التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011

لسنة

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة

إذا كانت سنة 2011 قد مثلت بداية تغيُّر كبير في المشهد العربي، لصالح تشكيل أنظمة سياسية ديموقراطية تعبر عن إرادة الشعوب وعزتها وكرامتها، فإن المشهد الفلسطيني قد مضى بطيئاً في تحولاته مقارنة بالمشهد العربي.

أنجز الفلسطينيون خلال سنة 2011 اتفاق المصالحة الوطنية، وأنجزوا صفقة مُشرِّفة لتبادل الأسرى، وشغلوا العالم بعض الوقت بملف الدولة الفلسطينية المرفوع إلى الأمم المتحدة United Nations. ولكن، بينما كانت أنظار العالم تركز على الأحداث من حولهم، فإنهم لم ينجحوا في تنزيل اتفاق المصالحة على أرض الواقع، وأَخَذَ التعامل معه شكل التوظيف التكتيكي المؤقت، بينما ظلّت الخلافات قائمة حول إدارة ملفات التسوية والمقاومة والأجهزة الأمنية وتشكيل الحكومة والانتخابات... وغيرها. ولذلك بدا أن الحالة الفلسطينية الداخلية في سنة 2011 أقرب إلى "إدارة الانقسام" منها إلى "إنهاء الانقسام". فاستمرت حكومتا رام الله وغزة على حالهما، كما استمر التنسيق الأمني بين حكومة رام الله والاحتلال الإسرائيلي، واستمر الحصار على قطاع غزة... ولم يتم رفع سقف الحريات إلى مستوى يكفي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تعطي فرصاً عادلة لكافة الأطراف في الإعداد والتحضير والحملات الانتخابية... وغيرها.

يناقش هذا الفصل الوضع الداخلي الفلسطيني خلال سنة 2011 وبعضاً من سنة 2012، ويتعرض إلى عدد من الجوانب المهمة على النحو التالي:

أولاً: حكومة الطوارئ في الضفة الغربية

واصلت حكومة الطوارئ التي شكلها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عقب سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007 أعمالها بقيادة سلام فياض بولاية إدارية وأمنية منقوصة على مدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية.

وعلى امتداد سنة 2011 لم تظهر في الأفق أية مؤشرات نحو السعي لإسباغ الشرعية على حكومة فياض، عبر منحها الثقة من المجلس التشريعي، الذي استمرت حالة تعطيله الرسمية؛ إذ لم يكد ينتصف شهر شباط/ فبراير 2011 حتى قدمت حكومة فياض استقالتها بطلب من عباس الذي أعاد تكليف فياض بتشكيل حكومة جديدة[1]. وهكذا بدأ فياض جهوده لتشكيل حكومته الجديدة إلا أن الخلافات أحكمت حلقاتها بين فياض وفتح، إذ انقضت مع نهاية الأسبوع الأول من آذار/ مارس

المهلة القانونية الأولى أمام فياض (ثلاثة أسابيع)، دون أن يتمكن من إنجاز التشكيل الوزاري المطلوب، وهو ما حدا به إلى طلب أسبوعين آخرين لإنجاز المهمة.

ومع انطلاق الحراك الشبابي الشعبي لإنهاء الانقسام في منتصف آذار/ مارس، وما رافقه من دعوات مرتفعة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، تراجعت موضوعياً جهود تشكيل الحكومة الجديدة، بفعل تلاحق التطورات الميدانية الشعبية، التي رفعت أهدافاً أكثر شمولية، بدا معها أمر التشكيل الوزاري شيئاً صغيراً خارج إطار الحسابات الوطنية الكبرى. واستمرت حالة التأجيل والانتظار إلى ما بعد توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة الذي تمّ في 2011/5/3، والذي جرى الاحتفال به في اليوم التالي. وقد نصّ الاتفاق على تشكيل حكومة توافق وطني تضمّ مهنيين وتكنوقراط من خارج الفصائل الفلسطينية.

وما زالت حكومة فياض تمارس أعمالها ريثما تنتهي حركتا فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية من تشكيل حكومة التوافق الوطني، التي تمّ التوافق على إسناد رئاستها إلى الرئيس عباس وفقاً لإعلان الدوحة مطلع شباط/ فبراير 2012.

أما من جهة الانتخابات المحلية فقد تسببت الخلافات الداخلية في حركة فتح في عدم عقد هذه الانتخابات في سنة 2010، حيث أصدرت حكومة فياض قراراً باعتماد 2011/7/9 موعداً رسمياً لإجرائها[2]. إلا أنها لم تلبث في أيار/ مايو، وعقب أيام من توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة، أن قامت بتأجيل الانتخابات إلى 2011/10/22، في خطوة بررتها السلطة برغبتها في منح الفرصة لجهود المصالحة الفلسطينية، والسعي لإجراء انتخابات موحدة في كل من الضفة والقطاع[3]. ومع تعثر تطبيق اتفاق المصالحة أصدرت حكومة فياض قراراً بتأجيل الانتخابات المحلية حتى إشعار آخر.

أما فيما يتعلق بملف إقامة المؤسسات للتجهيز لإعلان دولة فلسطين في أواخر صيف 2011، والذي شرعت فيه حكومة سلام فياض قبل ذلك بعامين، فقد واصل فياض جهوده خلال سنة 2011، وأعلن في أكثر من مناسبة قدرة حكومته على تحمل مسؤولية إعلان الدولة الفلسطينية المرتقب في أيلول/ سبتمبر[4]. وهكذا عملت سفارات وممثليات السلطة في مختلف دول العالم ابتغاء تحصيل أكبر قدر ممكن من الاعتراف الدولي بالدولة المنتظرة، وحصلت بحلول أيلول/ سبتمبر على اعتراف قرابة 127 دولة بالدولة الفلسطينية.

ويبدو أن التوقعات والتقديرات الإسرائيلية حيال مدى جدية الخطوة الفلسطينية الرسمية نحو إعلان الدولة، عبر المؤسسات الدولية، قد جانبها الصواب؛ فقد توقعت تراجع عباس عن خطوة إعلان الدولة في اللحظة الأخيرة، ورأت أن موقف عباس وفياض والسلطة لن يتجاوز الإطار الدعائي، الذي يستهدف ممارسة الضغط على "إسرائيل"، بهدف تحسين شروط العودة إلى المفاوضات[5].

لكن إصرار عباس، مدعوماً بفياض والسلطة، على المضيّ في طريقه نحو تحصيل الاعتراف الأممي بالدولة الفلسطينية، ما لم تقدم "إسرائيل" على وقف الاستيطان وتعترف بحدود 1967 كمرجعية للمفاوضات، استفز "إسرائيل" التي أطلقت تهديدات مختلفة، بدءاً بإلغاء اتفاقيات أوسلو Oslo Accords ووقف كافة المفاوضات والاتصالات مع السلطة الفلسطينية، مروراً باجتياح الضفة الغربية، وتعريض عباس لمصير الراحل عرفات وحبسه في المقاطعة، وليس انتهاء بوقف تحويل عائدات الضرائب إلى خزينة السلطة الفلسطينية، وسحب الامتيازات من قادة السلطة ومسؤوليها. ولم يقتصر الضغط على الاحتلال فحسب، بل إن الإدارة الأمريكية أدلت بدلوها عبر تهديدها بقطع المساعدات عن السلطة بشكل كامل[6].

ومع إصرار عباس على خطوته لم تقدم "إسرائيل" سوى على تجميد تحويل أموال الضرائب إلى السلطة، وصولاً إلى خطاب عباس الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations General Assembly (UNGA) في 2011/9/23. وقد لاقى خطاب عباس، الذي دان فيه سياسة الاحتلال بشكل غير مسبوق، استحسان شرائح مهمة في الشعب الفلسطيني، وعدداً من قواه السياسية التي رأت فيه خطوة إيجابية على طريق تحرير القرار الفلسطيني الرسمي من سطوة الارتهان للضغوط والتدخلات الخارجية، واستبشرت في تأسيسه لمرحلة جديدة تسود فيها لغة الوحدة والمصالحة والتكاتف الوطني، فيما تحفظت قوى مهمة أخرى على بعض ما ورد في الخطاب حول قضايا التسوية والمقاومة وغيرها.

لكن الرياح جرت بما لا تشتهي سفن عباس والسلطة الفلسطينية، فقد فشل الطلب الفلسطيني في مجلس الأمن الدولي Security Council إثر عجز الجانب الفلسطيني عن ضمان تسعة أصوات ضمن أعضاء مجلس الأمن[7]. ومع ذلك فقد تمكنت السلطة من نيل عضوية كاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) في 2011/10/31، وهو ما فتح الطريق أمام مواجهة حامية الوطيس بين الموقفين: الفلسطيني والإسرائيلي، واستتبع قيام الإدارة الأمريكية بقطع أموال الدعم عن اليونسكو، في ظلّ إعلان السلطة التقدم لنيل عضويات كاملة في منظمات دولية أخرى[8].

وبالرغم من تأكيد السلطة على نيتها التقدم بطلب جديد لنيل العضوية للدولة الفلسطينية خلال المرحلة المقبلة، إلا أن الضغوط السياسية والاقتصادية التي وضعتها في موقف بالغ الحرج، حالت دون استئناف المساعي الرامية لنيل الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية.

ويمكن القول إن موضوع الاعتراف بالدولة قد ألقى بظلال من الشكّ حول جدية القيادة الفلسطينية في تبني هذا المسار، ومدى علاقة ذلك برغبتها في تحسين شروط العودة ضمن مفاوضات التسوية مع الاحتلال، وحول جدوى التمسك بهذا الخيار في ظلّ عدم الاستعداد لمواجهة الموقفين الإسرائيلي والأمريكي حتى النهاية.

وقد واجهت حكومة فياض أزمة مالية خانقة خلال سنة 2011، دفعت بها إلى الاقتراب من نقطة العجز الكامل، بسبب حجز "إسرائيل" عائدات الضرائب العائدة إليها[9]. وبدأت بوادر هذه الأزمة في البروز خلال الأشهر الأولى من سنة 2011، امتداداً لما أعلنته حكومة فياض من بدء متاعب مالية منذ أواسط سنة 2010 تقريباً[10]. وأرجع فياض سبب الأزمة إلى نقص تمويل الدول المانحة، والتراجع في مستويات الدعم الخارجي، وهو ما أثر بشكل واضح على قدرة حكومته على الوفاء بالتزاماتها، وخصوصاً قدرتها على دفع رواتب الموظفين شهرياً الذين يزيد عددهم عن 150 ألفاً[11].

وبالرغم من شروع فياض في خطة تقشفية للحدِّ من الاعتماد على المساعدات الخارجية عبر تخفيض النفقات من مبلغ 1.8 مليار دولار سنة 2008 ليصل إلى 790 مليون دولار سنة 2011، إلا أن الأزمة المالية ازدادت حدة وتفاقماً[12]. ولم يسهم القرار الإسرائيلي بإعادة ضخّ عائدات الضرائب إلى السلطة في نهايات سنة 2011 إلا في تأجيل الأزمة المالية للسلطة.

وتجد السلطة نفسها في وضع لا يُمكنّها من التحلل من عقدة الارتهان للمال الخارجي، الذي ترتفع مؤشرات توفره حسب ترمومتر المواقف السياسية ذات الهوى الغربي؛ فهي لا تملك مقومات اقتصادية حقيقية، بسبب القيود التي كبلتها بها اتفاقية باريس الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بملف الفساد فقد لاحقت اتهامات ثقيلة حكومة فياض طيلة سنة 2011، ولم تقتصر اتهامات الفساد على وزراء بعينهم، بل إن رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية في الضفة محمود أبو الرّب اتهم فياض ذاته بالفساد المبطن[13]. ووفقاً للنائب العام التابع للسلطة في رام الله أحمد المغني الذي أدلى بتصريحات صحفية مطلع سنة 2011[14]، فقد تمّ تحويل نحو ثمانين ملفاً في قضايا فساد إلى هيئة مكافحة الفساد التي يترأسها رفيق النتشة والتي تأسست سنة 2010. وطالت هذه الملفات، حسب المغني، شخصيات كبيرة جداً بينها وزراء حاليين يخضعون للتحقيق.

وكان لافتاً خطوة النتشة بإحالة طلب إلى فياض يقضي برفع الحصانة عن اثنين من وزرائه، تمهيداً للتحقيق معهم في قضايا فساد[15]، بل إن النتشة أعلن في مناسبة أخرى أن عدداً من الوزراء في حكومة فياض قد تمّ رفع الحصانة عنهم بالفعل، تمهيداً لملاحقتهم قضائياً[16]، فيما قام اثنان من الوزراء، الذين وجهت إليهم اتهامات بالفساد وتمّ الشروع في التحقيق معهما، بتقديم استقالتيهما[17].

وبالرغم من سيل اتهامات الفساد التي لاحقت بعض وزراء حكومة فياض، والوعود التي أطلقها النائب العام وهيئة مكافحة الفساد حول جديتها في التعاطي مع ملف الفساد، إلا أن الأنباء لم تحمل سوى إحالة وزير الشؤون الاجتماعية حسن أبو لبدة إلى القضاء مطلع شباط/ فبراير 2012، ما يعني أن الأمور تسير على استحياء بالغ، وأن هناك شكوكاً كبيرة في إمكانية اتخاذ إجراءات حقيقية ضدّ المتورطين.

ولم يكن ملف الفساد هو الملف الوحيد الذي لاحق حكومة فياض طيلة سنة 2011، فقد لاحقها أيضاً استهداف المقاومة والحريات على أرض الضفة الغربية، حيث تصاعدت عمليات الاستدعاء والاعتقال السياسي بحقّ ناشطي المقاومة الفلسطينية، وتواصلت الانتهاكات المنظمة للحريات العامة والخاصة هناك، ومن بينها الفصل الوظيفي على خلفية الانتماء السياسي والفصائلي، ومنع التجمعات والمسيرات الجماهيرية والفصائلية باستخدام القوة، والتصدي لمحاولات التعبير عن الرأي بأشكال وأساليب مختلفة، وذلك على أرضية الالتزامات الأمنية الواردة في اتفاق أوسلو التي دشنت التعاون الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي.

وبالرغم من محاولة تجميل صورة الأجهزة الأمنية التابعة لفياض عبر الزعم بإلزامها بالإجراءات القانونية السليمة خلال أداء مهامها المختلفة، وخصوصاً في إطار عمليات الاعتقال، وتأكيد جهاز المخابرات العامة منع عرض المدنيين أمام القضاء العسكري[18]، وعدم توقيف أي مواطن إلا بمذكرة توقيف من النيابة العامة[19]، إلا أن ذلك لم يجد أي ترجمات على أرض الواقع.

وخلافاً لآمال البعض، لم يطرأ على السلوك الأمني للسلطة في مرحلة ما بعد توقيع اتفاق المصالحة في أيار/ مايو 2011 أي تغيير، فقد استمرت الأجهزة الأمنية في ممارساتها القمعية ضدّ المقاومة، ولم تتوقف يوماً عن الاستدعاءات والاعتقالات السياسية، وكأنها تعيش في وادٍ غير وادي المصالحة التي نصت على إشاعة الحريات والإفراج عن المعتقلين.

ومن ناحية أخرى فقد استلهمت قوى وعناصر شبابية فلسطينية مفاعيل "الربيع العربي" الذي يموج بالثورات في بعض البلدان العربية، وأُطلقت دعوة لمسيرات مليونية في الضفة والقطاع في 2011/3/15، بهدف ممارسة الضغط على حركتي فتح وحماس، للبدء في خطوات جادة وحقيقية لإنهاء الانقسام. وفي هذا الإطار رحبت حكومة فياض بالتحرك الشعبي الذي يقوده الشباب لإنهاء الانقسام[20].

وبدا واضحاً أن حكومة فياض حاولت ركوب موجة الحراك الشعبي، بغية الالتفاف عليها، وضمان عدم التأثر بالسلبيات الناجمة عنها، وإيحاء بأنها تشكل داعماً أساسياً للوحدة والمصالحة الوطنية. ثم استطاعت حكومة فياض عبر أجهزتها الأمنية أن تفرغ الحراك الشبابي من مضامينه الأساسية، من خلال حملة استدعاءات لعدد من منظميه والمشاركين فيه، وتمكنت من طيّ صفحته في وقت وجيز.

وخلال سنة 2011 سادت حالة التنافر مجريات العلاقة بين حكومة فياض والحالة القائمة في قطاع غزة، التي تسيطر عليها حكومة أخرى تناصبها حكومة فياض الخصام. وقد ظهرت

تجليات هذا التوتر والخصام في التناقض الذي ضرب أطنابه حيال إدارة العديد من الملفات الإدارية والوطنية المشتركة، مثل ملف الحج والعمرة، وملف جوازات السفر، والملف الصحي، وملف الكهرباء، وغيرها.

وعزت حكومة هنية هذه المواقف إلى المشاركة الفعلية لحكومة فياض والسلطة الفلسطينية في رام الله في فرض الحصار على قطاع غزة، والعمل على ابتزاز حكومة غزة مالياً، وممارسة الضغوط السياسية عليها عبر حرمانها من حقوقها من أموال الدعم والمساعدات الإغاثية المختلفة في الجوانب الصحية والإنسانية[21].

ثانياً: حكومة تسيير الأعمال في قطاع غزة

واصلت حكومة تسيير الأعمال برئاسة إسماعيل هنية التي أقيلت بقرار من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في 2007/6/14 أعمالها طيلة سنة 2011، بالرغم من المصاعب البالغة التي اعترضت طريقها، والتي تتمثل أساساً في الحصار السياسي والاقتصادي، وفي انعكاسات الانقسام الفلسطيني على إدراة قطاع غزة، وعلى المشروع الوطني بشكل عام.

منذ اللحظة الأولى لسقوط مبارك أعربت حكومة هنية عن أملها في أن يشكل ذلك بداية لصفحة جديدة في العلاقات بين مصر وقطاع غزة الذي عانى الكثير في ظلّ مواقف وسياسات نظام مبارك المناوئة لحماس وتجربتها في الحكم.

وأبرق هنية برسالة إلى المشير محمد طنطاوي، رئيس المجلس العسكري المصري، أكد فيها على المحافظة على أمن واستقرار مصر في ظلّ تتابع المتغيرات، مشيراً إلى أن حكومته تقوم بواجبها في ضبط الحدود بشكل مباشر، بما يحفظ أمن مصر وسيادتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية[22].

وقد أكدت مصر الرسمية بعد ثورة 25 كانون الثاني/ يناير دعمها الكامل لقطاع غزة ومطلبه العادل في رفع الحصار عنه، حيث شدد رئيس الوزراء المصري عصام شرف ووزير خارجيته نبيل العربي على ضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة في أسرع وقت؛ وهو ما وجد ترحيباً لدى حكومة هنية، التي عانت الأمرين جراء ثقل وطول أمد الحصار المفروض على القطاع[23].

وبالرغم من دفء أجواء العلاقة بين حكومة هنية ومصر الرسمية بعد الثورة، إلا أن ذلك لم يتجاوز الإطار السياسي والإعلامي، ولم يحدث اختراق أساسي في ملف الحصار المفروض على غزة. وبدا واضحاً أن أمر رفع الحصار والقيود المفروضة على غزة منوطٌ بتحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية بالدرجة الأولى، كما أكدته مصادر مصرية مسؤولة[24].

ومع ذلك فإن تطور العلاقات في أبعادها السياسية والإعلامية بين النظام المصري الجديد وحكومة هنية بدا لافتاً على أكثر من صعيد، حيث خرجت العلاقات المتبادلة من الزاوية الأمنية الضيقة، وتفتحت آفاق من العمل الرسمي المشترك الذي شارك فيه وزراء مصريون ونظرائهم من حكومة هنية في العديد من المحاور والقضايا المهمة.

ولم يمضِ على نجاح الثورة المصرية وقت طويل حتى أعلنت الحكومة المصرية الجديدة عن آلية جديدة لفتح معبر رفح البري، الذي يشكل البوابة الوحيدة المتاحة لأهالي قطاع غزة إلى العالم الخارجي؛ حيث رحبت حكومة هنية بالتوجه المصري إزاء فتح معبر رفح، مؤكدة على ضرورة فتحه بشكل دائم ودون قيود[25].

ولم تلبث أن تفجرت بعض الإشكاليات في إطار الإدارة المصرية لملف المعبر، إذ انتقدت حكومة هنية استمرار القيود المفروضة على حركة المسافرين وعددهم من قطاع غزة، واستمرار العمل بقوائم الممنوعين من السفر المعمول بها في زمن نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، ما أدخل العمل على المعبر في حالة من الشد والجذب عدة أسابيع[26]، قبل أن تعمد السلطات المصرية إلى إدخال تحسينات جزئية ضمن آلية عمل المعبر، للتسهيل على المسافرين، دون أن ترقى إلى مستوى المعالجة الكاملة، في ظلّ وعود مصرية رسمية بحلّ مشكلة المعبر جذرياً خلال المرحلة المقبلة[27]. ومن المرجح أن تبقى مشكلة المعبر، وخصوصاً فيما يتعلق بمشكلة قوائم الممنوعين من السفر، حتى تشكيل حكومة توافق وطني فلسطيني في إطار اتفاق المصالحة الوطنية.

ومع اقتراب سنة 2011 من نهايتها انطلق رئيس حكومة تسيير الأعمال إسماعيل هنية في جولة خارجية شملت دولاً عربية وإسلامية هي: مصر والسودان وتركيا وتونس، وهي المرة الأولى التي يغادر فيها هنية قطاع غزة منذ سيطرة حماس على غزة منتصف سنة 2007.

وقد لوحظ استقبال هنية بشكل رسمي، في إطار الترتيبات البروتوكولية المعهودة كرئيس وزراء شرعي لحكومة دستورية في كل من السودان وتركيا وتونس، باستثناء مصر التي أحجم رئيس حكومتها ورئيس المجلس العسكري فيها عن استقبال هنية. وشكلت جولة هنية إسهاماً فعلياً في كسر الحصار السياسي عن قطاع غزة، وشهدت مناقشة العديد من الملفات المهمة كملف رفع الحصار، وملف إعمار غزة، وملف القدس وتهويدها والمخططات الإسرائيلية بحقها، والملف الصحي والتعليمي. والتقى هنية أركان الحكم وقيادات حزبية وفعاليات شعبية في كلٍّ من السودان وتركيا وتونس، فضلاً عن لقاءات مع المرشد العام للإخوان المسلمين، وشيخ الأزهر في مصر، والأمين العام للجامعة العربية، وقيادة جهاز المخابرات المصرية[28].

ومع نهاية كانون الثاني/ يناير 2012 غادر هنية قطاع غزة، في إطار جولة خارجية شملت قطر والبحرين والكويت وإيران والإمارات، وناقشت بشكل أساسي ملفات البطالة والكهرباء وإعادة الإعمار، حيث ظللتها وعود بالتفاعل مع هذه المطالب في الدول التي تمّت زيارتها.

أما فيما يتعلق بحكومة تسيير الأعمال في غزة، فقد أعلن إسماعيل هنية في شباط/ فبراير 2011 عن نيته إجراء تعديل وزاري، بهدف تخفيف العبء عن بعض وزرائه الذين يحملون أكثر من حقيبة وزارية، وضخّ دماء جديدة في شرايين العمل الحكومي. وشكل هنية لجنة خاصة لدراسة سبل إشراك القوى والفصائل والشخصيات الفلسطينية في التركيبة الجديدة للحكومة، حيث أنهت اللجنة أعمالها بالإشارة إلى اعتذار القوى التابعة والموالية لمنظمة التحرير بحجة الانقسام، وحركة الجهاد الإسلامي لأسباب سياسية.

ومع بداية آذار/ مارس أجرى هنية تعديله الوزاري على مرحلتين لأسباب قانونية، وعرضه على المجلس التشريعي بغزة ليحصل بموجبه على الثقة الدستورية وفقاً للقانون الأساسي الفلسطيني حسب رؤية حماس[29]. وأكد هنية أن تعديله الوزاري لا يكتسب أي صفة سياسية، وأن حكومته جاهزة لتقديم استقالتها حال التوافق على حكومة جديدة في إطار حوارات المصالحة الفلسطينية[30]، في الوقت الذي عدّته حركة فتح تكريساً للانقسام وفاقداً للشرعية الدستورية[31].

من ناحية أخرى، تعاملت حكومة هنية مع التصعيد العسكري الإسرائيلي طيلة سنة 2011 في إطار ما رأت أنه التزامٌ "بالمصلحة الوطنية ابتغاء تفويت الفرصة على مخططات الاحتلال، الرامية إلى ضرب قطاع غزة واستهداف فصائله المقاومة"[32]. وشهد قطاع غزة موجات تصعيد عسكري إسرائيلي متفرقة كان أشدها في آب/ أغسطس، حين ترددت أنباء عن قرار إسرائيلي باغتيال إسماعيل هنية تمّ إحباطه مباشرة عبر التدخل المصري.

وتركزت معالجات حكومة هنية على محاولة تطويق دوائر التصعيد الإسرائيلي، ومنع تفاقم وامتداد العدوان الإسرائيلي، عبر جهود مكثفة بذلتها مع فصائل المقاومة الفلسطينية واتصالات سريعة مع قيادة جهاز المخابرات المصرية، ومناشدات للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ودعوات للمجتمع الدولي للتدخل بهدف وقف أشكال العدوان والاستهداف الإسرائيلي، وقطع الطريق أمام مخططات الاحتلال ضدّ غزة وأهلها الصامدين والعمل على فرض تهدئة متبادلة بين الطرفين[33].

ولم تنقطع الاتهامات الإسرائيلية ضدّ المقاومة الفلسطينية بالتقوّي، وبامتلاك الأسلحة والعتاد العسكري الذي يشكل خطراً كبيراً على أمن الدولة العبرية. وبلغت الاتهامات الإسرائيلية حدّ تصوير قطاع غزة على أنه أصبح قاعدة لتنظيم القاعدة وناشطي الجهاد العالمي حسب الزعم الإسرائيلي؛ وأنه أصبح منطلقاً للتخطيط لعمليات ضدّ كيان الاحتلال في شبه جزيرة سيناء المصرية[34].

وعاشت ساحة قطاع غزة عدة حالات اغتيال لناشطين في فصائل المقاومة ادعت سلطات الاحتلال علاقتهم بالتخطيط لعمليات في سيناء، وهددت بمواصلة عمليات الاغتيال ضدّ كلّ من

يخطط أو يعمل ضدها في أي مكان. كل ذلك يشي بحجم التحريض الإسرائيلي على المقاومة، في سياقات توظيف مكشوفة تستهدف تبرير موجات "الإرهاب" والعدوان المتواصلة ضدّ قطاع غزة ومقاومته الباسلة، ومحاولة تشويه صورة المقاومة إقليمياً ودولياً وضمان مواصلة تحشيد الاستعداء الدولي ضدها. ويدخل ضمن هذا السياق التهديدات الإسرائيلية الصادرة عن مستويات عسكرية إسرائيلية رفيعة بين الحين والآخر بشنّ حرب أو القيام بعملية واسعة ضدّ فصائل المقاومة، وهي تهديدات تعكس الرغبة الإسرائيلية في ضرب البنية التحتية لقوى المقاومة وكسر شوكتها، في ظلّ التحولات التي تشهدها المنطقة العربية لصالح الإسلاميين، وفي ظلّ تصاعد السياسات المعادية للاحتلال الإسرائيلي[35].

حافظت حكومة هنية وأجهزتها الأمنية على الأمن والاستقرار الداخلي في قطاع غزة طيلة سنة 2011 كأحد أهم الإنجازات التي حققتها في إطار تجربتها في الحكم. ولم يعكر صفو هذا الهدوء والاستقرار إلا إقدام عناصر متشددة تتبع نهج السلفية الجهادية على اختطاف المتضامن الإيطالي فيتوريو أريغوني Vittorio Arrigoni وقتله[36]. وقد تمكنت الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة هنية من اكتشاف مكان الاختطاف في غضون فترة وجيزة، وحاولت معالجة الأمر سلمياً منذ البداية إلا أن قائد العناصر المتشددة قام بإعدام أريغوني وقتل أحد زملائه قبل أن يقدم على الانتحار[37].

وواصلت الأجهزة الأمنية في غزة نشاطاتها في إطار استهداف العملاء، وأعلنت عن اكتشاف العديد منهم خلال سنة 2011. وتسببت المطاردة الواسعة للعملاء في غزة في تجفيف منابعهم وحرمان الاحتلال من خدماتهم، ما وضعه في أزمة حقيقية بفعل النقص الحاد في عنصر التعاون البشري داخل الميدان. وعدّت وزارة الداخلية في حكومة هنية ذلك إنجازاً أمنياً كبيراً يُحسب لصالح مشروع المقاومة والحفاظ على الحقوق والثوابت الفلسطينية[38].

ولأول مرة في تاريخ الأجهزة الأمنية الفلسطينية أقدم وزير الداخلية وقادة الأجهزة الأمنية على اتخاذ قرار بمعاقبة 120 عنصراً أمنياً بالفصل الكامل من الخدمة بفعل تجاوزات سلوكية ومخالفات للأنظمة واللوائح الإدارية[39]. وبذلك أعطت حكومة هنية مؤشراً جدياً على عدم السماح لأي عنصر أمني بانتهاك أو مخالفة اللوائح والقوانين المعمول بها مهما كان موقعه أو انتماؤه.

وخلال سنة 2011 شكل الملف الاقتصادي والمالي عقبة في وجه حكومة هنية التي أثقلها الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة منذ سنة 2007. فقد استمرت الأوضاع الاقتصادية الرديئة على حالها، في ظلّ شحّ المواد الخام والأساسية الواردة عبر معابر القطاع المرتبطة مع "إسرائيل"، ومعها تضاعفت المعاناة واستمر سوء الأوضاع المعيشية للمواطنين الفلسطينيين في القطاع. وحاولت حكومة هنية التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية عبر طرح برنامج لمعالجة البطالة الذي

تمّ بموجبه تشغيل آلاف العاطلين عن العمل، وبرنامج دعم العمال العاطلين عبر تقديم مساعدات مالية لهم، فضلاً عن تقديم إدارة جيدة لما تمّ السماح بإدخاله من المعابر بين قطاع غزة و"إسرائيل" من مواد[40]، إلا أن ذلك لم يعفِ حكومة هنية من اتهامات بفرض ضرائب على بعض السلع.

كما حاولت حكومة هنية تحسين الوضع الاقتصادي عبر طرح مشاريع اقتصادية لدى الحكومة المصرية كإقامة منطقة حرة في العريش بعيداً عن دائرة الاستهداف الإسرائيلي، واستئجار رصيف خاص في ميناء العريش لتوريد البضائع إلى قطاع غزة بعيداً عن تدخل الاحتلال وهيمنته، إلا أن تلك المشاريع ظلت طيّ التعاطي النظري لدى الجانب المصري دون أي تنفيذ عملي. وبدا من خلال الإدارة الاقتصادية لحكومة هنية سعيها للالتزام بقيم الشفافية، والبعد عن المديونية المالية[41].

وقد زارت العديد من القوافل التضامنية التي ضمت وفوداً من مختلف دول العالم قطاع غزة، في إطار مؤازرتها للشعب الفلسطيني في القطاع. وتنوعت قوافل ووفود كسر الحصار، الذي فُرِضَ على القطاع منذ سنة 2007، ما بين وفود أوروبية تضم شخصيات سياسية وبرلمانية حالية وسابقة، وقوافل عربية وإسلامية تمّ تسييرها بشكل متواصل على امتداد سنة 2011، في حين نجحت "إسرائيل" بتواطؤ مع السلطات اليونانية في منع إبحار أسطول الحرية 2 Freedom Flotilla 2 إلى شواطئ قطاع غزة في تموز/ يوليو. وكان أهم تلك القوافل قافلة الربيع العربي التي زارت القطاع في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، والتي ضمت أكثر من 120 سياسياً وبرلمانياً، ينتمون إلى أكثر من أربعين دولة في العالم، وشهدت إطلاق الإعلان العالمي لرفض حصار الشعوب[42].

ولعبت وفود وقوافل كسر الحصار دوراً رئيسياً في تحشيد الدعم للقضية الفلسطينية على المستوى الخارجي، وخصوصاً إزاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والعمل على كشف السياسة الإسرائيلية المنافية للمبادئ الإنسانية والمخالفة للمواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

أما فيما يتعلق بالحراك الشبابي الداعي لإنهاء الانقسام فقد تعاملت معه حكومة هنية بشكل مرن منذ البداية، بل أعلنت عزمها إنجاحه وتبني مقاصده[43]؛ غير أن العلاقة ما بين الطرفين سرعان ما شابها التوتر عقب المسيرة الجماهيرية التي انطلقت منتصف آذار/ مارس 2011 إثر اتهام حكومة هنية لمنظمي الحراك الشبابي بالخروج عن أهداف الحراك وطنياً، وتبني أجندة حزبية ضيقة. لكن صفحة الحراك طويت تماماً مع الإعلان عن نبأ التوقيع بالأحرف الأولى بين حركتي حماس وفتح على اتفاق المصالحة في القاهرة نهاية نيسان/ أبريل 2011.

ثالثاً: التطورات المتعلقة بالمصالحة الوطنية

شكل ملف المصالحة الفلسطينية واحداً من أعقد الملفات الفلسطينية، التي يحاول الفلسطينيون على اختلاف انتماءاتهم الفكرية ومشاربهم السياسية إيجاد حلول ومقاربات تسهم في تفكيكها، وطيّ صفحة الانقسام التي هدّت كاهل الفلسطينيين، وأسهمت في تراجع مكانة قضيتهم دولياً.

مع مطلع سنة 2011، وفي ظلّ اشتعال الثورة المصرية طرأ تغير جوهري على موقف حركة فتح، فقد أبدت الحركة موافقتها على ملاحظات حركة حماس على الورقة المصرية[44]، فيما اشترطت حماس شروطاً جديدة لإتمام المصالحة خارج نطاق الورقة المصرية[45]. إثر ذلك عرضت فتح إمكانية إجراء انتخابات في ظلّ تعثر المصالحة[46]، الأمر الذي رفضته حماس التي أعلنت عكوفها على بلورة رؤية وطنية شاملة في إطار مبادرة لإنهاء الانقسام[47]. وبموازاة ذلك رفضت الحركتان مبادرة لسلام فياض قوامها الإبقاء على كلا الحكومتين في غزة ورام الله، في الوقت الذي أبدت فيه حماس مرونة جديدة لجهة التعاطي مع الورقة المصرية[48].

وهكذا بدأ حراك المصالحة على إيقاع حديث مصري رسمي عن أن ملف المصالحة الفلسطينية يعدّ من أهم الملفات على طاولة نبيل العربي، وزير الخارجية المصري الجديد[49]، إلا أن ذلك لم يكن كافياً في ظلّ بعض التباينات في تفسير بعض النقاط والملاحظات الواردة ضمن الورقة المصرية بين حركتي فتح وحماس.

ومع الإعلان عن المسيرة المليونية في إطار الحراك الشعبي في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف آذار/ مارس الذي استلهم الربيع العربي بهدف إنهاء الانقسام، التقط إسماعيل هنية اللحظة عبر خطاب متلفز، دعا فيه حركة فتح إلى حوار شامل في أي مكان لإنجاز المصالحة[50]، وهو ما لاقى استجابة سريعة من طرف عباس الذي أعلن استعداده لزيارة غزة وتشكيل حكومة توافقية[51]. لكن زيارة عباس لم تر النور بفعل مناكفات إعلامية وخلافات سياسية بين الطرفين[52].

وقد شكل الحياد المصري التام في مرحلة ما بعد سقوط نظام مبارك أحد أهم الأسباب الدافعة لإنضاج ملف المصالحة والتهيئة الواضحة للتوقيع على الورقة المصرية. وبدأ الدور المصري الراعي لمسيرة المصالحة يستعيد مكانته، ويعيد إنتاج دوره تجاه القضية الفلسطينية وما تفرضه من أولوية تطبيق المصالحة بين الفلسطينيين.

وهكذا أشرف المصريون على لقاءات متتابعة جادة بين حماس وفتح نهاية آذار/ مارس ونيسان/ أبريل. وبالرغم من محاولة تركيا الدخول على خط الوساطة بين فتح وحماس[53]، إلا أن ملف المصالحة بقي في دائرة المعالجة المصرية الحصرية، وصولاً إلى لحظة الإعلان المفاجئ عن توقيع اتفاق المصالحة بالأحرف الأولى بين الحركتين في القاهرة في 2011/4/27.

شكل توقيع اتفاق المصالحة مفاجأة سارة للفلسطينيين الذين أثقلهم طول أمد الانقسام. وما بين التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق بين فتح وحماس، والتوقيع الرسمي في 2011/5/3، والاحتفال بذلك في اليوم التالي في القاهرة بمشاركة الفصائل الفلسطينية، تجسدت روح فلسطينية تجاه طيّ صفحة الماضي، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الفلسطينية الداخلية، ولمس الفلسطينيون عبر خطاب حركتي فتح وحماس حرصاً على إنجاز الوحدة الوطنية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي. ومع ذلك، فإن النصوص الإجمالية التي حملها اتفاق المصالحة بدت عنصراً مؤرقاً للكثيرين قياساً إلى العديد من التجارب السابقة، وخصوصاً أن الطرفين (فتح وحماس) كانا في حاجة إلى جولة جديدة من الحوارات للتفاهم على الكثير من النقاط التفصيلية بشأن مختلف ملفات المصالحة.

وقد رحبت مختلف القوى والفصائل الفلسطينية باتفاق المصالحة بين فتح وحماس وسط مطالبات بضمانات كافية لحماية الاتفاق[54]، إلا أن ذلك لم يمنع بعض الفصائل من إبداء بعض التحفظات على الاتفاق مثل حركة الجهاد الإسلامي[55]، والجبهة الديموقراطية[56]؛ فيما دعت قوى وفصائل متعددة للخروج من أسر الإطار الثنائي إلى فضاء الإطار الوطني الشامل.

أما الموقفان الإسرائيلي والأمريكي فيبدو من سياق ردود فعلهما الأولية المتشنجة، أنهما فوجئا بتوقيع اتفاق المصالحة بين حماس وفتح، فقد خرج بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu سريعاً عقب الإعلان عن توقيع اتفاق المصالحة بالأحرف الأولى بين الحركتين في القاهرة ليخيّر السلطة الفلسطينية بين حماس و"إسرائيل"[57]، ويطلب من واشنطن وقف المساعدات المقدمة للسلطة في حال تشكيل حكومة وحدة مع حماس[58]، فيما ذهب وزير خارجيته أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman إلى القول بأن عباس تجاوز الخطوط الحمراء، محذراً من فوز حماس في الانتخابات القادمة[59].

ولم يلبث المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر أن انعقد ليعلن رفضه أي تفاوض مع حكومة وحدة فلسطينية تشارك فيها حماس[60]، لتبدأ "إسرائيل" بعد ذلك في حملة دبلوماسية تستهدف تحريض الغرب على مقاطعة حكومة الوحدة الفلسطينية المنتظرة، كما تقاطع الولايات المتحدة منظمة القاعدة[61]. ومارست الحكومة الإسرائيلية تهديداتها فعلياً بتعليق تحويل عوائد الضرائب للسلطة[62]، وسط مطالبات لدى أوساط رسمية إسرائيلية نافذة عبر عنها وزير الاتصال الإسرائيلي موشيه كحلون Moshe Kahlon بضم الضفة الغربية رداً على اتفاق المصالحة[63].

وبالرغم من نبرة التهديد والوعيد الإسرائيلية العالية إلا أن أوساطاً إسرائيلية رسمية أخرى قدمت رؤية مخالفة للموقف الرسمي، حيث استبعد عاموس جلعاد Amos Gilad رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الحرب الإسرائيلية حدوث مصالحة عملية بين فتح وحماس[64].

أما الموقف الأمريكي فلم يخف قلقه البالغ من اتفاق المصالحة الفلسطيني، حيث أعلن أعضاء في الكونجرس Congress أن اتفاق المصالحة يعني وقف المساعدات الأمريكية للسلطة[65]، إلا أن جايك سوليفان Jake Sullivan، مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، أكد أن واشنطن ستواصل تقديم مساعداتها للسلطة بقيادة عباس وفياض[66]، وهو ما يعبر عن موقف أمريكي أكثر تروّياً من الموقف الإسرائيلي المتسرع، ويقوم على مواصلة السياسة ذاتها، والاستمرار في ضخّ المساعدات لحكومة فياض، ريثما يتمّ التوافق على حكومة جديدة مستقبلاً.

وقد عانى تطبيق اتفاق المصالحة من التعثر، وقد تجلى ذلك في بروز العوائق التالية:

1. الاعتقال السياسي: ففي الوقت الذي كانت فيه آمال الفلسطينيين ترنو نحو عهد واعد جديد بعد توقيع اتفاق المصالحة، كانت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية تواصل استدعاءاتها واعتقالاتها بحقّ ناشطي حماس وكأن شيئاً لم يكن. وتأسيساً على ذلك بادر موسى أبو مرزوق باتهام دوائر في فتح بمحاولة عرقلة المصالحة[67]، فيما انتقد إسماعيل هنية استمرار الاعتقالات والاستدعاءات في الضفة ودعا إلى تطبيق أمين لاتفاق المصالحة[68]، قبل أن يعلن خالد مشعل أن ما يجري في الضفة يتنافى مع روح المصالحة ويؤكد أن الاعتقال جزء من صفحة الانقسام السوداء وينبغي طيّه نهائياً[69]. ومع ذلك فإن عجلة الاعتقال السياسي لم تتوقف وبقيت على حالها بالرغم من التأكيد المتكرر لمسؤولين في فتح أن ملف الاعتقال السياسي سوف يغلق نهائياً.

2. البرنامج السياسي: بالرغم من إعلان الرئيس عباس فور توقيع اتفاق المصالحة أن مهمة الحكومة التوافقية الجديدة ستكون الإشراف على إجراء الانتخابات وإعادة إعمار قطاع غزة، إلا أنه لم يلبث أن أكد أن الحكومة الانتقالية هي حكومته، وستكون ملتزمة بسياسة منظمة التحرير[70]، مما أثار رفض حركة حماس التي أكد عضو مكتبها السياسي محمود الزهار أن الشعب الفلسطيني ليس رهينة البرنامج السياسي لعباس[71]، فيما أكد صلاح البردويل أحد قادة الحركة أن الحكومة المقبلة ليست حكومة الرئيس ولا تحمل برنامجاً سياسياً[72]. وهكذا استمر الخلاف بين حماس وفتح دون أي توافق حول هذه القضية.

3. ملف الحكومة: ما أن انقضت مراسم توقيع اتفاق المصالحة في القاهرة حتى شرعت حركتا فتح وحماس في لقاءات ثنائية بهدف بحث آليات تنفيذ اتفاق المصالحة وعلى رأسها تشكيل حكومة التوافق الوطني التي نصّ عليها الاتفاق.

وبالرغم من الأجواء الإيجابية التي خيمت على اللقاءات الأولى التي انعقدت برعاية المخابرات المصرية في القاهرة بين الطرفين، وتوافقهما على آليات تشكيل الحكومة، وقيامهما بتوسيع دائرة مشاوراتهما لتشمل الفصائل الفلسطينية في الداخل، إلا أن الأمور ما لبثت أن عادت إلى المربع الأول

من جديد إثر طرح حركة فتح اسم فياض مرشحاً لها لرئاسة الحكومة التوافقية. ومع إصرار عباس على ترشيح سلام فياض لرئاسة الحكومة في مقابل رفض حماس له، دخلت الحوارات مرحلة الأزمة والجمود المطبق بين الطرفين[73].

ومع فشل حوارات فتح وحماس حول ملف الحكومة، التي يفترض أن يشكل عملها وأداؤها لمهامها إيذاناً فعلياً بإنهاء الانقسام، وبالرغم من تأكيد حماس على لسان موسى أبو مرزوق استعدادها لتشكيل حكومة تحظى بقبول غربي كي لا يستمر الحصار[74]، إلا أن مصادر فلسطينية مطلعة رجحت تأجيل ملف تشكيل الحكومة إلى ما بعد أيلول/ سبتمبر 2011 بسبب ضغوط إسرائيلية وأمريكية وانتظاراً لما ستؤول إليه خطوة السلطة بالذهاب إلى الأمم المتحدة لنيل عضوية الدولة الفلسطينية[75]، وهو ما استتبع رفضاً موازياً من طرف حماس[76].

وشهدت تلك الآونة طلب عباس من المشير محمد طنطاوي رئيس المجلس العسكري الحاكم في مصر التدخل لدى حماس لقبول فياض[77]، كما أكد في مناسبة أخرى لقادة المخابرات المصرية أن واشنطن خيرته بين فياض أو المقاطعة[78].

وبالرغم من انتقادات الفصائل الفلسطينية لتعثر خطوات المصالحة، والخلافات المُعتمِلة داخل مركزية فتح حول إصرار عباس على ترشيح فياض، إلا أن موقف عباس لم يتغير، وبقيت الأمور تراوح مكانها في ظلّ المناكفات والجدالات الإعلامية؛ مع الإشارة إلى محاولة تركية للوساطة بين الطرفين تمحورت حول إقناع حماس بقبول فياض[79]. واستمر الأمر كذلك حتى ظهور نتائج "استحقاق أيلول/ سبتمبر" وفشل السلطة في تمرير طلبها لدى مجلس الأمن في تشرين الأول/ أكتوبر، وسط لقاءات حوارية متفرقة جرت بين الطرفين.

وقد شكل فشل السلطة في نيل عضوية الدولة الفلسطينية الكاملة في الأمم المتحدة أرضية جديدة لانطلاق حوارات جديدة بهدف تنفيذ اتفاق المصالحة المتعثر. وانطلقت حوارات بين فتح وحماس من جديد على مستويات رفيعة تمهيداً للقاء قمة بين عباس ومشعل نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر وسط تأكيدات على ضرورة تجاوز عقدة تسمية رئيس حكومة التوافق، حيث بدت، ولأول مرة، ملامح انفراج حقيقية في هذا الملف حين أكد عزام الأحمد أن فياض قد تمّ استبعاده من مشاورات تشكيل الحكومة[80]، غير أنه عاد مجدداً ليؤكد أن موقف فتح بخصوص ترشيح فياض لم يتغير[81].

وظلت الأنظار معلقة بلقاء القمة بين مشعل وعباس الذي انعقد في 2011/11/23 في القاهرة، والذي تمخض عن إعلان الطرفين عن بدء شراكة وطنية حقيقية، وانطلاقة فعلية في مسار المصالحة الفلسطينية الداخلية[82]. وأعلن عزام الأحمد عن توصل الجانبين لاتفاق حول تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية بما يخص البرنامج السياسي للمرحلة القادمة، ومستقبل السلطة ومنظمة التحرير والدولة الفلسطينية، والمصالحة المجتمعية، وعقد الانتخابات في موعدها، والاتفاق على تكريس

التهدئة في الضفة الغربية وقطاع غزة واعتماد المقاومة الشعبية، وإنهاء ملف المعتقلين خلال أيام، مضيفاً أن موضوع الحكومة تمّ الاتفاق على مواصلة المشاورات بشأنه، وسيعقد لقاء آخر بين عباس ومشعل حول هذا الموضوع، وكافة المواضيع الأخرى[83].

وخلال اللقاء تمّ الاتفاق على عقد لجنة منظمة التحرير الفلسطينية، الخاصة بإعادة تفعيل وتطوير وصياغة هياكل منظمة التحرير القيادية، التي اصطلح عليها الإطار القيادي المؤقت وفق إعلان القاهرة سنة 2005. وقال عزت الرشق، عضو المكتب السياسي لحماس، إن اللقاء كان إيجابياً وصريحاً وشفافاً، مشيراً إلى أن اللقاء يُدشِّن لمرحلة جديدة في ظلّ انسداد أفق التسوية السياسية والانحياز الأمريكي الواضح ضدّ المطالب الفلسطينية[84]. وبالرغم من الآمال في إحداث انطلاقة جديدة في ملف المصالحة، إلا أن الأيام التي أعقبت لقاء مشعل – عباس لم تحمل جديداً، وهو ما حمل مشعل للتحذير من التدخلات الخارجية الهادفة لإفشال مساعي المصالحة[85]، فيما اتهم محمود الزهار عباس بعدم الجدية في تطبيق المصالحة[86]، في الوقت الذي حذر فيه ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية من إدارة الانقسام بدلاً من إنهائه[87].

وفي 2011/12/18 التقى وفدا فتح وحماس في القاهرة برعاية مصرية، وأعلنا عن خطوات عملية لحلّ الملفات العالقة بينهما، وأكدا على إنهاء قضية المعتقلين السياسيين، وجوازات السفر، وحرية الحركة والحريات، وعودة الفارين من غزة[88]، وهو ما أشاع أجواء جديدة من التفاؤل، ودفع بمحمود الزهار الذي شارك في الحوارات إلى القول بوجود اختراق في كثير من قضايا المصالحة[89].

وفي 2011/12/20 التقت الفصائل الفلسطينية في القاهرة وتوافقت بالأسماء على تشكيل لجنة الانتخابات المركزية، ولجنة الحريات وبناء الثقة في الضفة والقطاع، ولجنة المصالحة المجتمعية، على أن يتمّ الانتهاء من ملف تشكيل الحكومة مع نهاية كانون الثاني/ يناير 2012، وأن تعقد الكتل والقوائم البرلمانية اجتماعاً تشاورياً في القاهرة، ومن ثم اجتماعاً آخر في الضفة والقطاع، يتمّ في أعقابه رفع توصيات إلى رئيس السلطة كي يُصار بعدها إلى إصدار مرسوم رئاسي بدعوة المجلس التشريعي للانعقاد في بداية شباط/ فبراير 2012[90]. غير أن المعطيات الذاتية والموضوعية شككت في إمكانية الانتهاء من هذا الملف بحكم الظرف الداخلي والتدخل الخارجي، وهو ما دفع بعض الأوساط إلى طرح إمكانية بقاء حكومتي فياض وهنية حتى موعد الانتخابات[91].

وإثر التوافق على تفكيك العُقد المستحكمة من خلال توزيع ملفات المصالحة العالقة على لجان فصائلية عاملة، أعلن مشعل: "الآن لا أحد يستطيع الانفراد بالقرار السياسي ولا الانفراد بإدارة مؤسسات السلطة والمنظمة"[92]، وأنه لن تُعقد انتخابات قبل إنجاز حكومة الوحدة المنشودة[93]. لكن استمرار الاستدعاءات والاعتقالات السياسية في الضفة الغربية، بالرغم من توافق الطرفين على إنهاء ملفها بشكل كامل، دفع حماس للتأكيد أن هناك تياراً يحاول العبث باتفاق المصالحة الفلسطينية[94].

ويبدو أن خشية حماس كانت في محلها، إذ راوحت ملفات المصالحة مكانها بالرغم من الخلاصات المهمة التي بلغتها بعض اللجان التي تمّ التوافق عليها وخصوصاً في ملف الاعتقال السياسي وحرية الحركة والسفر وقضايا الحريات. واستمرت الأمور على ركودها حتى مطلع شباط/ فبراير 2012، حين توافقت حماس وفتح على إسناد رئاسة الحكومة التوافقية إلى الرئيس عباس كمخرج لحلّ الأزمة القائمة بينهما. لكن هذا الاختراق في ملف الحكومة لا يعني طيّ الملف نهائياً، في ضوء تعثر تطبيق ملفات المصالحة الأخرى.

ومما يبدو فإن مسيرة المصالحة لن تغادر الوضع السلحفائي خلال المرحلة المقبلة، على الرغم من إمكانية الانتهاء من ملف الحكومة، في ظلّ الضغط والتدخل الخارجي، وسيطرة مراكز القوى في الأجهزة الأمنية في الضفة التي تحاول تفريغ المصالحة من مضامينها ومحاورها الأساسية، عبر رفض الاستجابة لبنود المصالحة حول إشاعة الحريات والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وإذا ما أخذنا معطيات الواقع الراهن بعين الاعتبار، فإننا يمكن أن ندرك أن ملفات المصالحة لن يطرأ عليها اختراقات جوهرية، وصولاً إلى موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، الذي يرى فيه كثيرون هدف ومقصد السلطة وفتح الأساس من وراء عملية المصالحة برمتها.

رابعاً: صفقة تبادل الأسرى وتداعياتها الداخلية

شكلت صفقة تبادل الأسرى بين حماس و"إسرائيل" أحد أهم الأحداث التي تركت آثارها وتداعياتها على الواقع الفلسطيني الداخلي.

منذ الإعلان عن فشل صفقة جلعاد شاليط Gilad Shalit التي كادت ترى النور زمن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت Ehud Olmert راوحت الجهود الخاصة بالصفقة مكانها، ولم يستطع الوسيط الألماني أو الجهد المصري من إحداث أي اختراق حقيقي في هذا الملف، بفعل ميل الوسيط الألماني والموقف المصري الرسمي زمن مبارك إلى الموقف الإسرائيلي على حساب موقف حماس والفصائل الآسرة لشاليط. ومع نهاية آذار/ مارس 2011 أعلنت حماس على لسان موسى أبو مرزوق قراراً بفكّ الارتباط عن الوساطة الألمانية، حين أكد بأن الوساطة الألمانية في صفقة شاليط فاشلة، ولا عودة لها بحكم عجزها، وعدم حياديتها، وتبنيها للموقف والمطالب الإسرائيلية[95].

ولم تكد الجهود المصرية تؤتي ثمارها، عبر إنجازها ملف المصالحة الفلسطينية، حتى بدأت القاهرة جهداً آخر في محاولة لإنجاز ملف صفقة شاليط. وبات واضحاً أن الموقف المصري يبدي إصراراً هذه المرة على إحداث اختراقات مهمة في الملف، إلى أن فوجئت الساحة السياسية في 2011/6/2 بإعلان عاجل للسفير المصري السابق لدى "إسرائيل" محمد بسيوني الذي أكد أن

صفقة شاليط جاهزة للتنفيذ خلال ساعات[96]. وبالرغم من نفي الأطراف المعنية إتمام الصفقة، إلا أن إعلان بسيوني كان مؤشراً على أن صفقة التبادل كانت تنضج على نار حامية، وأن عقدة "الإبعاد" هي عقدتها الوحيدة المتبقية التي تجري محاولات جادة لتجاوزها[97].

في تلك الأثناء أوردت الأنباء انتقال مسؤولية ملف شاليط في حركة حماس من محمود الزهار إلى موسى أبو مرزوق[98]، وسط تأكيدات إسرائيلية على أن صفقة شاليط تمر في مرحلة حساسة[99]. لكن عقدة "الإبعاد" فعلت فعلها وتسببت في فشل هذه الجولة من المفاوضات، ما حدا بحماس إلى التشديد على أن شاليط لن يرى النور حتى ينعم الأسرى الفلسطينيون بالحرية عبر صفقة تبادل مشرفة[100].

واستمر جمود ملف شاليط بالرغم مما كشفت عنه جريدة إسرائيلية حول جهد تركي – إسرائيلي مشترك لإحداث اختراق في ملف شاليط[101]، إلى أن بدأت جولة مباحثات جديدة بدايات آب/ أغسطس، حيث بحث عاموس جلعاد رئيس الهيئة السياسية والأمنية في وزارة الحرب الإسرائيلية مع المسؤولين المصريين ملف شاليط[102]. وكشف مصدر مصري أن مفاوضات مكوكية تجري تحت رعاية جهاز المخابرات المصرية، بين وفد من حماس بقيادة أحمد الجعبري الذي تلقى تفويضاً من المكتب السياسي لحماس وبين فريق تفاوضي إسرائيلي بقيادة ديفيد ميدان David Meidan مسؤول ملف شاليط[103]، فيما تحدثت مصادر إسرائيلية عن أن نتنياهو بات أكثر تقبلاً لشروط حماس للإفراج عن شاليط[104]. فجأة، أعلنت مصر إرجاء مفاوضات التبادل إلى أجل غير مسمى بسبب تشدد الطرفين في بعض القضايا، واستمرارها في الوقت نفسه في العمل على بلورة حلول وسط بينهما[105].

وبقيت الأمور على حالها إلى أن فوجئت الساحة السياسية والإعلامية بنبأ إنجاز صفقة التبادل، دون أي تهيئة أو مقدمات مساء الثلاثاء في 2011/10/11، عقب حالة ناجحة من التعتيم الإعلامي التي سادت مفاوضات الصفقة في مرحلتها الأخيرة. وفي كلمة متلفزة عقب ذيوع النبأ أكد خالد مشعل أن حركته أبرمت صفقة تقضي بمبادلة ألف أسير و27 أسيرة، مقابل الجندي جلعاد شاليط المحتجز في قطاع غزة منذ خمس سنوات، على أن يتمّ الإفراج عن الأسرى على مرحلتين: الأولى 477 أسيراً وأسيرة ستتمّ خلال أسبوع من هذا الوقت، والثانية ستكون بعد شهرين من تنفيذ المرحلة الأولى وقوامها 550 أسيراً من المرضى وكبار السن والأطفال. وقال مشعل إن الصفقة تشكل إنجازاً كبيراً في الحجم والنوعية المتميزة، لكونها تشمل معتقلين من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وأراضي 1948 والجولان والشتات، كما تجسد وحدة الوطن ووحدة الشعب الفلسطيني من خلال شمولها على جميع الفصائل[106].

وأثنت كتائب القسام التي احتفظت بالجندي شاليط مدة 64 شهراً تقريباً على لسان الناطق باسمها أبو عبيدة على الصفقة، وعدّتها إنجازاً تاريخياً تمّ وفق شروط ومعايير المقاومة[107].

وكشف أسامة حمدان، مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس، عن التزام إسرائيلي واضح بعدم استهداف الأسرى المحررين ضمن بنود الصفقة[108]، فيما كشف عزت الرشق عن أن الصفقة تمّت بعد تشاور وتفاهم كامل مع قيادة الحركة الأسيرة[109].

وفي 2011/10/18 تمّ إنجاز المرحلة الأولى من الصفقة[110]؛ حيث تمّ الإفراج عن 450 أسيراً و27 أسيرة، يتوزعون كالتالي: 6 أسرى من الأراضي المحتلة سنة 1948، و318 من الضفة الغربية بينهم 45 من شرقي القدس، و125 من غزة، وأسير واحد من الجولان المحتل.

ووفقاً للصفقة تمّ إبعاد أربعين من الأسرى إلى خارج فلسطين، إلى تركيا وقطر وسورية والأردن لفترات متفاوتة، بينما أُبعد 163 أسيراً من الضفة إلى غزة، حيث سيعود 17 منهم إلى منازلهم بعد ثلاث سنوات. وقد بلغ عدد المحكومين بالمؤبد من الأسرى المفرج عنهم 315 أسيراً وخمس أسيرات، ما يوازي 67% من عدد المفرج عنهم في المرحلة الأولى، وهي تعادل 37% من عدد المحكومين بالمؤبد في السجون الإسرائيلية. ومن أبرز الذين أفرج عنهم هو عميد الأسرى نائل البرغوثي الذي أمضى 33 عاماً في الأسر، بالإضافة إلى كبير الأسرى سامي يونس البالغ من العمر 80 عاماً، أمضى منها 29 عاماً خلف القضبان، كما أُفرج عن يحيى السنوار وروحي مشتهى وزاهر جبارين وغيرهم من رموز حماس في السجون الإسرائيلية.

ومن الجدير ذكره أنه في 2009/10/2 تمكنت المقاومة من إطلاق سراح 20 أسيراً؛ هم 18 أسيرة من الضفة الغربية وواحدة وابنها من قطاع غزة، وذلك مقابل حصول "إسرائيل" على شريط فيديو يظهر فيه جلعاد شاليط حياً.

وقد استُقبل إنجاز الصفقة بفرحة فلسطينية عارمة وترحيب فصائلي كبير. فقد باركت سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي الصفقة وأكدت أنها لن تكون الأخيرة[111]، كما باركتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ورأت أنها تشكل درساً للمقاومة على طريق الإفراج عن الأسرى، وأن حماس حققت انتصاراً للجميع[112]. كما بارك زهير القيسي الأمين العام للجان المقاومة الشعبية إحدى الفصائل الآسرة للجندي شاليط الصفقة، عادّاً إياها إنجازاً تاريخياً[113]، فيما رحبت حركة فتح[114]، والجبهة الديموقراطية[115]، وباقي الفصائل وممثليها في بيانات وتصريحات صحفية بإنجاز الصفقة[116].

وبالرغم من ترحيب حركة فتح بإنجاز الصفقة، إلا أن حال الخصام والعلاقة المتوترة مع حماس التي حصدت مكاسب كبيرة جراء الصفقة، تجسد بوضوح في بعض التصريحات والبيانات التي أصدرتها الحركة، والتي كان أبرزها التشكيك في توقيت الصفقة، من خلال القول بأن حكومة نتنياهو تستغل الصفقة لفكّ عزلتها ومحاصرة القيادة الفلسطينية[117].

وفي 2011/12/18 تمّ تنفيذ المرحلة الثانية من صفقة التبادل حيث أفرجت "إسرائيل" عن 550 أسيراً معظمهم من حركة فتح، ومن بينهم 55 أسيراً من صغار السن[118]، في وقت أعلن فيه الناطق باسم كتائب القسام أبو عبيدة أن خروقات تمّ رصدها في إطار تنفيذ الاحتلال للمرحلة الثانية من عملية التبادل وأن متابعة هذا الأمر ستتمّ مع المصريين[119]. ويمكن إحالة المرونة التي بدا عليها موقف حماس بخصوص التساهل المحسوب والمحدود بشأن إبعاد بعض الأسرى، وتجاوز بعض أسماء قيادات الحركة الأسيرة اللامعة، إلى إدراك الحركة أن مضامين الصفقة التي ظهرت عليها تشكل أقصى ما يمكن انتزاعه من بين أنياب الموقف الإسرائيلي المتشدد الذي هبط سقفه عبر هذه الصفقة بشكل واضح، ما حتّم على الحركة استثمار الفرصة السانحة لإنقاذ مئات الأسرى ذوي المؤبدات والمحكوميات العالية، وعدم رهنهم لجولات تفاوضية قادمة قد تمتد إلى آماد زمنية بعيدة، أو ربط مستقبلهم بمستقبل عدد محدود جداً من أسماء القيادات الذين ترفض "إسرائيل" التعاطي مع أمر الإفراج عنهم نهائياً.

فوق ذلك، فإن الحركة لم تغفل التقديرات الاستراتيجية التي حملت إمكانية انكشاف مخبأ الجندي شاليط في قطاع غزة، مع ما يعنيه ذلك من ضياع أمل مئات الأسرى، الذين لا أمل في تحررهم من سجون الاحتلال إلا عبر صفقة تبادل مشرفة.

أما فيما يتعلق بالموقف الفلسطيني الرسمي، فقد انقسم إلى قسمين، حسب إيقاع الانقسام السياسي والجغرافي الذي ميّز حياة الفلسطينيين خلال السنوات الماضية. الموقف الأول عبرت عنه حكومة هنية في قطاع غزة، ويدفع لجهة العمل لإنجاز الصفقة وفق شروط ومطالب المقاومة الفلسطينية. أما الموقف الثاني فعبرت عنه السلطة الفلسطينية في رام الله، وهو موقف متوجس متردد يخشى أن تعزز صفقة تبادل الأسرى موقف ونفوذ ومكانة حركة حماس على حساب موقفها ونفوذها ومكانتها.

ومع إنجاز الصفقة بدا واضحاً مدى السعادة الغامرة التي ظللت مواقف حكومة هنية التي عبر عنها هنية ووزراء حكومته، وأبرزها موقف هنية حين أكد في مناسبة أن إنجاز الصفقة يشكل نقطة تحول في الصراع مع الاحتلال[120]، وحين أشار إلى أن الصفقة أنجزت 75% من مطالب المقاومة في مناسبة أخرى[121].

في المقابل لم تُخفِ السلطة الفلسطينية في رام الله قلقها وانتقاداتها للصفقة، بالرغم من ترحيبها العام بها، على لسان رئيسها ورئيس حكومتها لكونها إنجازاً وطنياً فلسطينياً، يصب في صالح إنهاء معاناة الأسرى في سجون الاحتلال. فقد شكك رياض المالكي وزير الشؤون الخارجية وعيسى قراقع وزير الأسرى في حكومة فياض بالصفقة، فيما اتهم اللواء عدنان الضميري المتحدث باسم الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة حماس باستغلال الصفقة لتمرير أجندات حزبية وتنفيذ نشاطات

انقلابية في الضفة، في إشارة إلى منع السلطة لاحتفالات أرادت حماس تنظيمها احتفاء بالأسرى المحررين، فيما دانت حكومة هنية قيام الأجهزة الأمنية في الضفة باستدعاء الأسرى المحررين، واصفة ذلك مع اتهامات الضميري بأنه "انهيار أخلاقي".

وفي موازاة ذلك كشف مصدر مصري موثوق أن عباس أرسل عقب المرحلة الأولى من الصفقة أكثر من خمس رسائل لنتنياهو يدعوه فيها للوفاء بوعد أولمرت تجاه الإفراج عن الأسرى[122]، في مؤشر واضح إلى حجم الحرج والعجز الذي شعرت به السلطة عقب إنجاز الصفقة.

وقد شكلت التحركات والمواقف الشعبية الفلسطينية أساساً داعماً لإنجاز صفقة التبادل وفق شروط المقاومة الفلسطينية. فلم يخلُ اعتصام أو مسيرة أو فعالية جماهيرية فلسطينية في داخل فلسطين وخارجها طيلة سنة 2011 من دعوة الفصائل الآسرة للجندي شاليط للاستمرار بالتمسك بمطالبها، وعدم التنازل عن شروط الصفقة مهما كان الثمن ومهما بلغت التحديات. ولعل الاعتصام الأسبوعي لأهالي الأسرى في مقرّ الصليب الأحمر بغزة يشكل المعلم الأبرز في سياق تفاعلهم مع هذه القضية، حيث عاش أهالي الأسرى على أمل ممتد حتى لحظة الإعلان عن نجاح إبرام الصفقة.

ومع الإعلان عن إنجاز الصفقة سادت أجواء الفرح العارم أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، المشوبة بِغُصَّة عدم الإفراج عن بعض الأسرى، ونظمت القوى الوطنية والإسلامية والنقابات واللجان الشعبية مسيرات ابتهاجاً بالصفقة[123]، وصدحت مآذن القدس بالتكبير ابتهاجاً بالأسرى المحررين[124]. ونظم فلسطينيو الأرض المحتلة سنة 1948 أعراساً وطنية احتفاء بأسراهم المحررين[125]، فيما ساد فرح عارم وشعور بالنصر والاعتزاز بالمقاومة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان[126].

وبينما دعت لجنة المتابعة العليا في الداخل الفلسطيني المحتل حكومة نتنياهو للمبادرة بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، كبادرة للجنوح إلى عملية السلام وعدم انتظار خطف جنود لإجراء صفقات تبادل للأسرى[127]، فقد ذهب المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أبعد من ذلك حين دعا إلى رفع الحصار عن قطاع غزة عقب إنجاز الصفقة، مؤكداً أن حصار القطاع فقد مبرراته[128].

أما من ناحية الموقف الإسرائيلي فقد كان واضحاً منذ بداية سنة 2011 أن الحكومة الإسرائيلية تكرر المواقف ذاتها بخصوص صفقة شاليط، وخصوصاً في ظلّ تحيّز الوسيط الألماني لصالح الموقف الإسرائيلي. لكن حجم الضغوط الشعبية الإسرائيلية ومستواها، دفع نتنياهو وحكومته إلى الإيهام باستمرارية الجهود والاتصالات لإنجاز الصفقة.

وكان شاؤول موفاز Shaul Mofaz رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست Knesset ووزير الدفاع الأسبق أول شخصية سياسية إسرائيلية دانت السياسة الإسرائيلية في إدارة ملف

شاليط، محذراً من أن يلقى شاليط مصير الطيار رون أراد Ron Arad الذي وقع سنة 1986 في أسر المقاومة اللبنانية، مؤكداً أن فاتورة شاليط تزداد مع مرور الوقت[129]. تبع ذلك الإعلان عن نتائج دراسة أعدها طاقم خبراء في معهد الأمن القومي الاسرائيلي The Institute for National Security Studies (INSS) في تل أبيب، وأكدت أن إتمام صفقة شاليط والقبول بمطالب حماس لن يؤثر على موازين القوى[130]. وهكذا وجد الجيش الإسرائيلي نفسه في موقف حرج، حيث سارع رئيس الأركان الإسرائيلي بني جانتس Benny Gantz للتأكيد على أن الجيش الإسرائيلي يسعى لإطلاق سراح شاليط بطرق سرية[131]، في حين أكد نتنياهو أن حكومته تقوم بإجراءات عديدة للإفراج عن شاليط وأن الجمهور الإسرائيلي لا يعلم منها إلا النزر اليسير[132].

وتصاعدت الدعوات إسرائيلياً لإنهاء صفقة شاليط، حيث دعا قادة سابقون في جهاز الأمن العام (الشاباك) (*Shabak*) Israel Security Agency—ISA وجهاز الاستخبارات الخارجية (الموساد) Mossad لإتمام صفقة شاليط بأي ثمن، لأن حماس ليست في وارد التنازل عن مطالبها[133]، كما دعا نواب إسرائيليون حكومة نتنياهو لدفع أي ثمن مقابل استعادة شاليط[134].

وفي الوقت الذي طالب فيه رئيس الشاباك السابق يوفال ديسكين Yuval Diskin مصر بأن تكون أكثر فاعلية بصدد مفاوضات شاليط بعد دورها الكبير في إنجاز المصالحة الفلسطينية[135]، جاءت اعترافات مسؤول أمني إسرائيلي حول عشرات الملايين من الأموال التي صرفت لمعرفة مكان شاليط ضمن عمليات استخبارية دون جدوى[136]، بالإضافة إلى إقرار جابي أشكنازي Gabi Ashkenazi رئيس الأركان السابق بالفشل في استعادة شاليط في أيار/ مايو، لتشكل قمة عجز الاحتلال في مواجهة حماس ومعالجة ملف جنديها الأسير في قطاع غزة[137]. وفي مطلع حزيران/ يونيو شدد وزير الجبهة الداخلية الإسرائيلية متان فلنائي Matan Vilnai على وجوب الإفراج عن أسرى فلسطينيين لأنه لا يوجد طريق آخر لتحرير شاليط[138]، فيما أكد إيهود باراك Ehud Barak وزير الحرب أن صفقة شاليط لن تتمّ بأي ثمن[139].

وضاق الخناق على نتنياهو في مطلع تموز/ يوليو 2011 عندما قام أعضاء في الكنيست بتشكيل جبهة ضغط، لإجباره على الدخول في مفاوضات مع حماس لإنهاء ملف شاليط[140]. وما هي إلا أيام قليلة حتى بدت أولى ثمار الضغط على نتنياهو، حين أعلن رئيس الأركان جانتس عن تشكيل طاقم خاص لفحص ودراسة الجهود المبذولة بشأن إطلاق سراح شاليط[141]. وبلغ الضغط على نتنياهو ذروته مطلع آب/ أغسطس حين دعا 31 عضواً في الكنيست نتنياهو للموافقة على شروط حماس للإفراج عن شاليط[142]. وهكذا أسهمت الضغوط الإسرائيلية الداخلية، إلى جانب ثبات حماس على مطالبها، في إنجاز الصفقة التي دافع نتنياهو عن الموافقة عليها على الرغم من معارضة قوى سياسية ومنظمات إسرائيلية لها.

وأوضحت جريدة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth أن المدخل للمفاوضات الماراثونية لصفقة التبادل كان إرسال رسالة من حماس إلى المفاوض الإسرائيلي ديفيد ميدان عبر وسيط غير إسرائيلي تبدي فيها استعدادها لتقديم مرونة ضمن الصفقة، ومن هنا قررت "إسرائيل" تفعيل الدور المصري بعيداً عن الدور الألماني[143]. وحدث الاختراق عندما تمكن رئيس الشاباك من إقناع نتنياهو بقبول الصفقة، في الوقت الذي تمّ تعزيز الطاقم التفاوضي الإسرائيلي بالسكرتير العسكري لنتنياهو الجنرال يوحنان لوكر Yohanan Locker وقادة كبار في جهازي الشاباك والموساد[144]. وصادقت الحكومة الإسرائيلية بأغلبية ساحقة على الصفقة[145]، حيث أكد وزير الحرب إيهود باراك أن قرار إتمام الصفقة كان صعباً وينطوي على مخاطر عديدة لكنه تطلب قيادة وشجاعة كبيرتين[146].

وفي الوقت الذي أبدى فيه موفاز الذي ينتمي إلى حزب كاديما تأييده لصفقة التبادل، فإن تسيبي ليفني Tzipi Livni زعيمة الحزب ورأس المعارضة عبرت عن معارضتها للصفقة[147]. وأبدى وزير البنى التحتية عوزي لاندو Uzi Landau معارضته للصفقة لكونها تصعّد "الإرهاب" على حدٍّ زعمه وتنذر بعمليات مستقبلية لخطف إسرائيليين[148]، فيما أكد الوزير الإسرائيلي ميخائيل إيتان Michael Eitan أن إتمام الصفقة لا ينهي الحرب مع حماس[149]. وأكد رئيس مجلس المستعمرات في الضفة داني ديان Danny Dayan أن الصفقة تشكل ضربة قاضية لقوة الردع الإسرائيلية[150]، فيما لفت مسؤولون إسرائيليون سابقون بينهم عوزي ديان Uzi Dayan الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي National Security Council (NSC) إلى أن صفقة شاليط تظهر "إسرائيل" في أسوأ حال[151].

ومع تنفيذ المرحلة الأولى من الصفقة اعتبر نتنياهو أن قرار الصفقة يُعدّ أصعب قرار اتخذه[152]، محذراً لدى استقباله شاليط في إحدى القواعد العسكرية الإسرائيلية كل من يعود من الأسرى المحررين إلى ما أسماه "الإرهاب"، بأنه سيحمل دمه على كفه[153].

وتفيد بعض التقديرات أن تأييد الشاباك والموساد على الصفقة جاء للتغطية على فشلهما في كشف موقع شاليط وتحريره[154]، في وقت اعترف فيه رئيس الموساد تمير باردو Tamir Pardo باستحالة تحرير شاليط عبر عملية عسكرية[155]. وكشفت مصادر عسكرية إسرائيلية أن "إسرائيل" تعهدت بعدم المساس أو تنفيذ أي اغتيالات في صفوف الأسرى المحررين[156]. ومع شعور الحكومة الإسرائيلية بحجم الورطة والخسارة التي سببتها لهم صفقة التبادل، دعا باراك لوضع معايير جديدة لمواجهة حالات أسر جنود إسرائيليين في المستقبل[157].

خلاصة الأمر، أن إنجاز صفقة شاليط شكل خسارة إسرائيلية تاريخية ومدوية وعزز من قوة حماس، وفقاً لتقديرات الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية[158]، فيما لخصت تسيبي

ليفني مخرجات الصفقة بقولها إن الصفقة أضعفت "إسرائيل" استراتيجياً، وضاعفت قوة حماس تكتيكياً واستراتيجياً[159]. ويمكن القول أن الفشل العسكري والاستخباري في تحديد مكان شاليط بالرغم من ضخامة الإمكانيات التي بُذلت، يشكل السبب الأهم وراء الرضوخ الإسرائيلي والاستجابة لمطالب واشتراطات حماس.

وقد شكل ثبات وصمود حماس على مطالبها طيلة الخمس سنوات، سبباً آخر لجنوح الموقف الإسرائيلي نحو المرونة، معززاً بسبب ثالث يتمحور حول الخشية من خروج ملف شاليط عن السيطرة، وتكرار تجربة رون أراد بما يعني ضياع شاليط إلى الأبد. ولم يكن بالإمكان إغفال رغبة نتنياهو في توظيف الصفقة واستثمارها سياسياً لتحقيق مكاسب سياسية وحزبية، كسبب مهم من أسباب إبرام الصفقة، وخصوصاً من ناحية السعي للفكاك من الضغوط والمشكلات التي تحاصره من كل الاتجاهات. كما لعبت الضغوط الإسرائيلية الداخلية دوراً مسانداً في دفع نتنياهو وتشجيعه نحو اتخاذ القرار الصعب بخصوص الصفقة.

وأخيراً، فإنه يمكن تلخيص أهم دروس الصفقة فيما يلي:

- كشفت الصفقة عن قدرة الطرف الفلسطيني على إدارة عملية تفاوضية ناجحة في مواجهة الطرف الإسرائيلي؛ بعكس ما يحدث في مسار مفاوضات التسوية السلمية.
- إن انكسار المعايير والشروط والمواقف الإسرائيلية ليس أمراً مستحيلاً أو عصياً على التحقق على أرض الواقع.
- قدَّمت الصفقة نموذجاً متميّزاً للتمسك بمعاني القوة والصمود والكرامة، بما ينسجم مع المصلحة الوطنية الفلسطينية ولا يضرّ بالعلاقات المعقدة والمتشابكة مع المحيط السياسي، إقليمياً ودولياً.
- لا يمكن أن يكون الزمن سيفاً مسلطاً على رقاب الفلسطينيين، وأن الحقّ الفلسطيني لا يسقط بالتقادم أو مرور الزمن، وأن استعجال الحلول المجحفة والتسويات العرجاء بحجة الخشية من ضياع الوطن ليس له ما يبرره على الإطلاق.

أما تداعيات الصفقة داخلياً فيتمثل أهمها في التالي:

- تعزيز مكانة ونفوذ حماس وانكسار "إسرائيل".
- إضعاف مكانة ونفوذ حركة فتح والسلطة الفلسطينية.
- إعطاء دفعة قوية للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال.

تأسيساً على ذلك، وبناء على الانكسار الإسرائيلي في صفقة شاليط، والمعايير الإسرائيلية الرسمية التي تمّ وضعها لاستخلاص العبر منها، فإن أي سيناريو بخصوص أي صفقة تبادل قادمة قد تطرأ مستقبلاً، يُتوقع له أن يمرّ بمنعطفات حرجة قياساً على صفقة شاليط، وأن تشهد جولات التفاوض المرتبطة به عقبات مهمة، وخصوصاً في المراحل الأولى منها.

وأيا يكن الأمر فإن صفقة شاليط شكلت سابقة بالغة الأهمية من شأنها أن تفتح الطريق أمام إنجاز أية صفقات تبادل محتملة مستقبلاً، بالرغم من معايير وإجراءات الاحتلال.

خامساً: الفصائل والقوى الفلسطينية

لم تحمل سنة 2011 تغيّراً جوهرياً بالنسبة للعمل السياسي الفلسطيني وعلاقة القوى والفصائل السياسية ببعضها البعض، حيث ما تزال الساحة الفلسطينية تعاني من الإشكاليات والمعيقات التي عانت منها خلال السنوات السابقة نفسها. ولعل أبرزها غياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة، وعدم التوافق على أولويات العمل الوطني في المرحلة الراهنة، واستمرار حالة التنازع بين برنامجي المقاومة والتسوية، دون القدرة على التوافق على حدٍّ أدنى من القواسم المشتركة المستندة للثوابت الوطنية، بما يوجد مساحة للالتقاء، إلى جانب تشتت مراكز صناعة القرار الفلسطيني في أماكن وساحات عدة، مع ما يحمله ذلك من تبعات على استقلالية عملية صناعة القرار، ومدى قدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية المختلفة، وخصوصاً من قبل الاحتلال الإسرائيلي. كما أن حالة ضعف الثقة التي تسود العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية، وخصوصاً بين حركتي فتح وحماس، ما تزال أحد أبرز أسباب استمرار الانقسام الفلسطيني سياسياً وجغرافياً، على الرغم من تحقيق تقدم في ملف المصالحة الفلسطينية بتوقيع اتفاق القاهرة في 2011/5/3، والذي أسهم في التخفيف من أجواء التوتر التي سادت العلاقة بين الطرفين منذ منتصف سنة 2007، وتراجع وتيرة التراشق الإعلامي والاتهامات المتبادلة بينهما.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، هو أن "العقدة الأمنية"، التي انفرطت عندها الاتفاقات السابقة، ما تزال تشكّل أبرز نقاط الخلاف التي تغذي حالة ضعف الثقة هذه، وخصوصاً في ظلّ استمرار الاعتقالات السياسية، واستمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال، وتبنيه كسياسة ثابتة لا رجعة عنها. ودون النظر في تأثيرات هذا الأمر على المشروع الوطني الفلسطيني ككل، وتأثيره على سير عملية المصالحة، وعلى ملف إعادة بناء الأجهزة الأمنية، وما يستتبعه الاستمرار فيه من ملاحقة للمقاومين وتضييق على الحريات الشخصية في مناطق نفوذ السلطة الفلسطينية.

ولكن على الرغم من ذلك، بدا أن هناك سعياً متبادلاً للحدّ من توجيه الاتهامات عبر الإعلام، مع تسجيل قيادة فتح والسلطة في رام الله عدداً من المواقف الإيجابية تجاه حركة حماس، تختلف في لهجتها عما كان يصدر عنها في المراحل السابقة من الانقسام، من أبرزها رفض تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو التي خيّر فيها القيادة الفلسطينية بين السلام مع "إسرائيل" أو المصالحة مع حماس؛ حيث علّق صائب عريقات على هذه التصريحات بالتأكيد

على أنه "لا مجال للمقارنة بين إسرائيل وحركة حماس"، مشدداً على أن "حماس هي حركة وطنية فلسطينية ربما نختلف أو نتفق معها، ولكن في نهاية المطاف هي حركة فلسطينية"، مؤكداً على التمسك بخيار المصالحة[160].

من جهتها، تحاشت حركة حماس إلى حدٍّ ما معارضة الملف الأبرز الذي ركزت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية جهودها عليه خلال سنة 2011، وهو توجهها للأمم المتحدة لنيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، على الرغم من وجود عدة ملاحظات لدى حماس على هذا التحرك، في تصرف فُسّر على أنه جاء أيضاً من باب تعزيز الأجواء الإيجابية بين الطرفين. إلا أن الحركة أبدت عدداً من التحفظات تجاه هذا التحرك في الأمم المتحدة مع اقتراب موعده في أيلول/ سبتمبر 2011، ومن أبرزها عدم طرح هذا التحرك للتشاور في الساحة الفلسطينية قبل المضي فيه، حيث وصف سامي أبو زهري الناطق باسم الحركة هذا التحرك بأنه "خطوة منفردة وتتضمن مخاطر عديدة"، مشيراً إلى موقف حركته الذي يرى "أنه يجب أولاً إقامة الدولة المستقلة على الأراضي المحررة وليس إعلان الدولة في ظلّ الاحتلال"[161].

ومن جانب آخر، فقد عزز إتمام صفقة تبادل الأسرى "وفاء الأحرار" بدوره الأجواء الإيجابية في الساحة الفلسطينية، وأوجد نوعاً من الالتفاف الوطني تضامناً مع الأسرى في سجون الاحتلال، في ضوء إشادة مختلف الأطراف الفلسطينية بالصفقة، ومن ضمنها حركة فتح وقيادة السلطة في رام الله، واعتبارها "إنجازاً وطنياً" للشعب الفلسطيني بكامله.

أما فيما يتصل بعلاقة الفصائل الفلسطينية بالحكومة في رام الله، فلم يشهد هذا الملف تغيراً خلال سنة 2011، على الرغم من استقالة حكومة سلام فياض وتكليفه تشكيل حكومة جديدة في شهر شباط/ فبراير 2011، إلا أن غالبية الفصائل، باستثناء حركة فتح، رفضت المشاركة في الحكومة التي كان من المفترض تشكيلها. بل إن بعض الانتقادات صدرت من أوساط حركة فتح نفسها لمشاورات تشكيل الحكومة، احتجاجاً على "تهميش دورها" في تسمية الوزراء[162]، إلى جانب أنباء رشحت عن مطالبة المجلس الثوري للحركة الرئيس محمود عباس تكليف شخص آخر غير فياض لرئاسة الحكومة[163]، وعن مطالبات بإبعاده عن حقيبة المالية احتجاجاً على سياساته الاقتصادية[164].

وعدا عن هذه الخلافات حول تشكيلة حكومة فياض، فقد استمرت تداعيات الخلاف داخل حركة فتح بين محمود عباس ومحمد دحلان خلال سنة 2011، حيث انتهى هذا الخلاف بفصل دحلان من الحركة، بعد طرده من عضوية لجنتها المركزية، كما ردت المحكمة الحركية لفتح الطعن المقدم من قبله في قرار فصله، وصادق المجلس الثوري للحركة لاحقاً على قرار الفصل[165]. وقامت كذلك الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بمداهمة منزل دحلان في الضفة الغربية واعتقلت عدداً من حراسه ومرافقيه، وصادرت كمية من الأسلحة والذخائر[166].

وأشار تقرير اللجنة المكلفة بالتحقيق مع دحلان إلى أن التحقيقات معه شملت اتهامه بالضلوع في تسميم الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، والتخطيط لانقلاب عسكري بالضفة الغربية، والسعي لتصفية قيادات فلسطينية، من بينهم اللواء كمال مدحت، الذي اغتيل في لبنان في 2009/3/23، إلى جانب اتهامه بقضايا رشاوى وفساد، وتوظيف للمال العام لصالح شركاته الاقتصادية الخاصة[167].

من جهة أخرى، وفي إطار ترتيب أوضاعها الداخلية، عقدت حركة فتح مؤتمرها الثاني لإقليم لبنان لاختيار قيادتها هناك، في انتخابات أسفرت عن فوز 15 عضواً[168]. كما جرى الحديث عن خطوات تستهدف ترتيب وضع تنظيم الحركة في قطاع غزة، نظراً لانتهاء المدة القانونية لأقاليم الحركة في القطاع[169].

وفي السياق نفسه قال عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح إن حركته منذ أن وقعت على اتفاق المصالحة في أيار/ مايو 2011 "بدأت فعلياً عملية الاستعداد للانتخابات"[170].

أما حركة حماس وحكومتها في قطاع غزة فقد تمسكت بتبني برنامج المقاومة، إلا أنها عملت على تثبيت التهدئة بالتوافق مع بقية فصائل المقاومة، وسعت في مناسبات متكررة لإقناعها بتجنب التصعيد، وخصوصاً في الفترات التي شهدت تصعيداً إسرائيلياً ضدّ القطاع، ورداً فلسطينياً بقصف أهداف إسرائيلية في محيطه؛ وذلك بهدف تجنيب القطاع حرباً جديدة، وفق ما أكدته قيادات الحركة.

وعلى صعيد الأوضاع الداخلية للحركة، كانت مسألة تواجد قيادة حركة حماس في الخارج في دمشق أبرز الملفات التي جرى الحديث عنها خلال سنة 2011، وذلك كانعكاس للأزمة في سورية؛ حيث تحدثت عدة تقارير إعلامية عن نقل قيادة الحركة مقرها إلى خارج دمشق، وهي أنباء نفتها الحركة على لسان عزت الرشق عضو مكتبها السياسي، الذي أكد أن الحركة تجد في دمشق البيئة الأفضل لعملها[171]. إلا أن ذلك النفي لم يحلّ دون استمرار التقارير الإعلامية التي تتحدث عن نوع من "القطيعة" بين حماس والنظام في سورية على خلفية امتناعها عن إعلان تأييدها له في الأزمة السورية، إلى جانب شائعات لم تثبت صحتها عن قطع إيران تمويلها لحماس بشكل نهائي كنتيجة لموقفها ذاك.

كما تواترت أنباء في مطلع سنة 2012 عن أن الغالبية العظمى من قيادات الحركة، بمن فيهم رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل ونائبه موسى أبو مرزوق ومعظم أعضاء المكتب السياسي، قد نقلوا مقر إقامتهم وغادروا دمشق مع عائلاتهم إلى غزة أو إلى عواصم عربية مختلفة، من بينها القاهرة والدوحة وعمّان.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الكثير من عناصر الحركة وكوادرها اضطروا لمغادرة سورية لمتابعة أعمالهم ومهامهم التي تعطلت بسبب الأحداث، واضطر آخرون للخروج بسبب حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن في عدد من المناطق داخل سورية. وقد كان هذا الخروج هادئاً وتدريجياً، ودون إعلان رسمي، ومع الحرص على عدم استفزاز النظام؛ ولكنها في الوقت نفسه أبقت على العديد من كوادرها غير السياسية لإدارة الشؤون الخاصة بالحركة وخدمة اللاجئين الفلسطينيين في سورية.

أما حركة الجهاد الإسلامي فقد حافظت من جهتها على مسافة بينها وبين حركة حماس فيما يتعلق بالموقف من المشاركة في السلطة في ظلّ اتفاق أوسلو، حيث رفضت المشاركة في أية حكومة أو انتخابات تشريعية مقبلة، باعتبارها مرتبطة بهذا الاتفاق وباتفاقات أمنية مع الاحتلال. ولكن العلاقة بين الحركتين شهدت مزيداً من التقارب، كانت من علاماته دعوة إسماعيل هنية حركة الجهاد إلى حوار معمق لتحقيق الاندماج التام بين الحركتين، وهي دعوة رحبت بها الجهاد، مؤكدة ضرورة البحث في سبل توحيد الحركة الإسلامية والمقاومة في فلسطين[172].

ميدانياً، توافقت حركة الجهاد مع حركة حماس على تجنب التصعيد العسكري في قطاع غزة، مشددة في الوقت ذاته على حقّ المقاومة في الرد على أية خروق إسرائيلية، وعلى أن أي تهدئة مع الاحتلال لا بدّ أن تكون متزامنة ومتبادلة. أما في الضفة الغربية فإن عمل الحركة بقي متأثراً بالملاحقة الأمنية لعناصر المقاومة.

أما قوى اليسار الفلسطيني، فلم يحدث تغيير جوهري في موقفها من المعادلة الفلسطينية الداخلية؛ حيث ظلّت الجبهة الشعبية وحزب الشعب على موقفهما الرافض للمشاركة في أي من الحكومتين في رام الله وغزة، باعتبار هذه المشاركة ستشكّل تكريساً للانقسام. أما الجبهة الديموقراطية فقد حافظت على مشاركتها في حكومة سلام فياض في رام الله، ولكنها أعربت عن توجهها لعدم المشاركة في الحكومة الجديدة التي كان من المفترض أن يشكلها فياض خلال سنة 2011[173]. وعلى الرغم من مشاركة الفصائل الثلاثة في التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية في القاهرة، إلا أنها واصلت انتقادها لما تسميه "الثنائية والمحاصصة" بين فتح وحماس في التعامل مع الملفات الداخلية، كما واصلت ضغوطها على الطرفين لتطبيق ما تمّ الاتفاق عليه.

من جهتها، ألغت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مقاطعتها لاجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عقب توقيع الاتفاق، إلا أنها رفضت في الوقت نفسه المشاركة في الحكومة التي كان يفترض تشكيلها بسبب "الاحتكار الثنائي" الذي تمارسه فتح وحماس، على حدّ وصف نائب الأمين العام للجبهة عبد الرحيم ملوح[174]. وهو الأمر نفسه الذي أشار إليه في وقت لاحق عضو المكتب السياسي رباح مهنا، خلال حديثه عن أسباب تعثر المصالحة، قائلاً إن "توجه حركتي فتح وحماس للحوار الثنائي بدلاً من الحوار الوطني الشامل" هو من أسباب تعثر هذا الاتفاق[175].

كما أبدى حزب الشعب ملاحظات مشابهة، حيث رأى عضو مكتبه السياسي وليد العوض أن "الاتفاق تفوح منه رائحة المحاصصة، وهو قطعاً ليس الأفضل لكنه الممكن في الوقت الراهن"[176].

أما الجبهة الديموقراطية، فقد شددت على لسان أمينها العام نايف حواتمة على ضرورة الإسراع في تحديد آليات تنفيذ الاتفاق، مع التحذير من الضغوط الدولية والإقليمية التي تسعى لعرقلته[177].

وعلى صعيد صفقة تبادل الأسرى، فقد أشادت بها جميع القوى والفصائل الفلسطينية؛ حيث رحبت بها الجبهة الشعبية على الرغم من أن الاحتلال استثنى منها أمينها العام أحمد سعدات، وأشار عضو مكتبها السياسي ومسؤول قيادتها في الخارج ماهر الطاهر إلى أن هذا الأمر لا يقلل من أهمية الصفقة، التي قال بأنها "إنجاز فلسطيني يُحسب لحركة حماس"[178]. كما قالت الجبهة الديموقراطية إن إتمام الصفقة "انتصار كبير ومشرف" للشعب الفلسطيني وللمقاومة الفلسطينية، ورأى حزب الشعب أنها تمثل "إنجازاً وطنياً بكل المعايير"[179].

وفيما يتصل بالتحرك لنيل اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، فقد دعمت الجبهة الديموقراطية هذا التوجه، ووصفه حواتمة بأنه "حقّ من حقوق الشعب الفلسطيني"[180]. أما الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات فقد قال إن هذا التحرك "خطوة بالاتجاه الصحيح"، ولكنه رأى أنها "غير كافية"، داعياً لنقل كل ملف القضية الفلسطينية للأمم المتحدة، وإلا فإن تلك الخطوة "ستكون مجرد خطوة تغيير جزء من عربة أوسلو"[181].

سادساً: الأمن الداخلي والإشكالية الأمنية

واصلت قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله وأجهزتها الأمنية خلال سنة 2011 التعامل مع ملف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، بوصفه "التزاماً" لا رجعة عنه بموجب الاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي؛ بغضّ النظر عن عدم تقيد هذا الجانب بالالتزامات المترتبة عليه، واستمرار تعثر المسار التفاوضي نتيجة لذلك، إلى جانب تصاعد اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين ومقدساتهم في الضفة الغربية بشكل كبير. ولم تراعِ قيادة السلطة في هذا السياق تطورات المصالحة الفلسطينية، ومدى تأثير ملف التنسيق الأمني على العلاقات الفلسطينية الداخلية ووحدة الصف الفلسطيني، وعلى المصلحة الوطنية والمشروع الوطني الفلسطيني بأكمله؛ حيث إن هذا التنسيق كان وما يزال مثار جدل واسع وملفاً أساسياً يذكي الخلاف في الساحة الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، فقد شكّل التنسيق الأمني بالنسبة للسلطة الفلسطينية "مظلة" للاحتماء من التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، بفرض عقوبات مالية عليها إثر توقيع اتفاق المصالحة مع

حماس، وهو ما أظهرته التحذيرات التي صدرت من عدة جهات إسرائيلية وأمريكية، من أن قطع المساعدات عن السلطة قد يؤثر على مدى قدرتها واستعدادها للتعاون الأمني مع "إسرائيل". هذه التحذيرات، إلى جانب القلق الذي أبدته تلك الجهات من أن تلجأ السلطة لخفض التنسيق الأمني أو إلغائه كورقة ضغط في حال استمرار تعثر المفاوضات، أو في حال إقدام الولايات المتحدة على استخدام حقّ النقض (الفيتو) Veto في مجلس الأمن ضدّ قبول فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، أكدت مجدداً أن استمرار تقديم السلطة الخدمات الأمنية للاحتلال هو أكثر ما يعني "إسرائيل" وحليفتها الولايات المتحدة من مظاهر السيادة الفلسطينية.

موقف قيادة السلطة من مواصلة التنسيق الأمني تأكد أكثر من مرة على لسان الرئيس محمود عباس، قبل توقيع اتفاق القاهرة وبعده، فخلال مقابلة أجرتها معه الإذاعة الإسرائيلية الرسمية باللغة العبرية (ريشيت بيت) Kol Israel-Reshet Bet في 2011/3/14، قال عباس إنّه لن يسمح باندلاع انتفاضة أو أن يصل الوضع إلى فوضى أمنية في المناطق الفلسطينية، طالما هو رئيس السلطة، وأكد أنّه طالما يجلس على كرسيّ الرئاسة فإنّه لن يوقف التنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية في دولة الاحتلال[182].

كما شدد عباس خلال لقائه عدداً من الكتّاب والمثقفين الإسرائيليين في رام الله على وجود "تنسيق جيد" بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في ما وصفه بـ"منع الإرهاب والمحافظة على هدوء الأوضاع"، مؤكداً استمرار هذا التنسيق واستتباب الأمن طوال فترة رئاسته[183]. وذلك في رسالة طمأنة للإسرائيليين بشأن التداعيات المحتملة للتحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف تبنته أيضاً حركة فتح، على لسان رئيس وفدها لحوار المصالحة مع حركة حماس عزام الأحمد، الذي رأى أن "التنسيق الأمني يجري وفق اتفاق موقّع بيننا وبين الإسرائيليين، هم يقومون بواجبهم ونحن كذلك"، مؤكداً أن هذا التنسيق "لم يكن على حساب المصلحة الفلسطينية بما في ذلك المقاومة". وأضاف الأحمد أن المقاومة ليست مفهوماً محدداً في الساحة الفلسطينية، موضحاً أنه "إذا كان الأمر يتعلق بالمقاومة المسلحة فهذا غير موجود في الساحة الفلسطينية"، ومعبراً عن اعتقاده أنه "ليس هذا وقتها بإجماع فلسطيني". وتابع "لا توجد إلا المقاومة التي تقودها فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وهي مقاومة شعبية سلمية ودبلوماسية... لمواجهة الاستيطان"[184].

ميدانياً، لم يؤثر توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس على سلوك الأجهزة الأمنية الفلسطينية فيما يتعلق بالتنسيق مع الاحتلال؛ حيث تواصلت اللقاءات بين قادة أجهزة الأمن الفلسطينية ونظرائهم الإسرائيليين. ووفقاً لما ذكرته جريدة هآرتس Haaretz فإن جيش الاحتلال "لم يتخذ أي قرارات بشأن إجراء أي تغيير في التعاون الأمني مع قوات الأمن التابعة للسلطة

الفلسطينية في الضفة الغربية عقب الإعلان عن الاتفاق"[185]. وبعد أيام قليلة من توقيع اتفاق المصالحة، أشارت الجريدة نفسها إلى عقد اجتماعات تنسيق أمني بين ضباط في جيش الاحتلال ونظرائهم الفلسطينيين، بشأن سبل احتواء التظاهرات والفعاليات الشعبية، التي كان الفلسطينيون يخططون للقيام بها في الضفة الغربية في ذكرى النكبة[186].

وقد دفع استمرار التنسيق الأمني بعد اتفاق القاهرة حركة حماس إلى اتهام الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بأنها تسعى جاهدة لوضع "العصي في دواليب المصالحة الوطنية بين فتح وحماس"، وفقاً لما قاله النائب عن كتلة حماس في المجلس التشريعي حامد البيتاوي[187].

ولكن هذا لم يحلّ دون تكرار اجتماعات التنسيق قبيل التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة؛ حيث أشارت جريدة يديعوت أحرونوت إلى تشكيل الجيش الإسرائيلي طاقم عمل إسرائيلياً فلسطينياً مشتركاً للتنسيق بين الطرفين في حال اندلاع مظاهرات فلسطينية[188]. فيما قالت جريدة هآرتس إن التنسيق بين الطرفين أثبت فعاليته في احتواء تلك المظاهرات، وحال دون وصولها إلى المناطق التي يسيطر عليها جيش الاحتلال الإسرائيلي[189].

كما أن وسائل إعلامية مقربة من حركة حماس أوردت أنباء عن أن التنسيق الأمني كان خلف حملة اعتقالات طالت أبناء الحركة على يد الأجهزة الأمنية في الضفة قبيل موعد التحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر، بناءً على طلب من جيش الاحتلال، بعد ورود معلومات إليه حول تحركات لحركة حماس لإعادة بناء ذاتها في الضفة بعد اتفاق المصالحة، وفقاً لما ذكره المركز الفلسطيني للإعلام وموقع جريدة فلسطين الصادرة في غزة. وأضافت هذه المصادر أن جيش الاحتلال زود الأجهزة الأمنية الفلسطينية باعترافات لمعتقلين من الحركة كان قد اعتقلهم مؤخراً، مشيرة إلى أن الاعتقالات التي نفذها الأمن الفلسطيني، ترافقت مع حملة اعتقالات واسعة نفذتها قوات الاحتلال ضدّ كوادر حماس في الضفة[190].

وكان من الملفت للانتباه أن نشر تلك الأنباء تزامن مع تصريحات نقلتها إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصادر أمنية إسرائيلية، جاء فيها أن حماس قررت على ما يبدو استعادة قدراتها العسكرية في الضفة الغربية؛ حيث أن المنظومة الأمنية حذرت من أن هناك محاولات لتنفيذ عمليات داخل "إسرائيل"، على الرغم من كشف الشاباك عن خلايا تابعة للحركة في القدس وأماكن أخرى في الضفة. وأضافت تلك المصادر أن تفكيك التشكيلات العسكرية التابعة لحماس مؤخراً أتاح للأجهزة الأمنية الإسرائيلية إطلالة نادرة على إدارة حماس لاتصالاتها وعلاقاتها الدولية، ومدى تأثير قيادة الحركة في دمشق وقطاع غزة على نشاطها العسكري في الضفة[191].

وفي السياق نفسه، أشار موتي ألموز Moti Almoz رئيس الإدارة المدنية للاحتلال في الضفة الغربية إلى أن من "إنجازات" التنسيق الأمني نهاية آب/ أغسطس وبداية أيلول/ سبتمبر 2011،

تمكن الأجهزة الأمنية في الضفة من اكتشاف خلايا مقاومة تابعة لحركة حماس، كانت تخطط للقيام بعمليات داخل "إسرائيل"[192].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حركة حماس اتهمت الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، في تقرير أصدره مكتبها الإعلامي، باعتقال 805 من كوادرها وأنصارها خلال سنة 2011، بينهم 350 أسيراً محرراً من سجون الاحتلال وثمانية صحفيين. وقالت الحركة في تقريرها إن الاعتقال السياسي تواصل حتى بعد اتفاق المصالحة، مشيرة إلى اعتقال 434 من أنصارها بعد الاتفاق، منهم 95 بعد لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس مع رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل بتاريخ 2011/11/23، و21 آخرين بعد لقاء عباس – مشعل الثاني في 2011/12/21. كما أورد التقرير أنه "وفي إطار التعاون الأمني المتواصل... اعتقلت قوات الاحتلال 160 من أبناء حماس فور الإفراج عنهم من سجون الأجهزة الأمنية"، مشيراً إلى أن السلطة الفلسطينية سلمت للاحتلال أربعة إسرائيليين دخلوا الضفة "عن طريق الخطأ"[193].

وبالحديث عن الممارسات المرتبطة بملف الاعتقالات في الضفة الغربية، فقد أشار خالد البطش، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي وأمين سرّ لجنة الحريات العامة المنبثقة عن حوارات المصالحة، في 2012/1/19، إلى أن عدد المعتقلين السياسيين في الضفة بلغ 108 معتقلين، بينهم 99 من حركة حماس و9 من الجهاد الإسلامي[194].

وفي السياق نفسه، أشار تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول ممارسات التعذيب في السجون ومراكز التوقيف التابعة للسلطة الفلسطينية، خلال الفترة بين آب/ أغسطس 2010 وأيلول/ سبتمبر 2011، إلى توثيق حالات تعذيب وإذلال وإجراءات مهينة وحاطّة بالكرامة على خلفيات الانتماء السياسي، تعرض لها نشطاء من حركتي حماس والجهاد الإسلامي على يد الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية[195].

وقد أقرّ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس كتلتها البرلمانية عزام الأحمد بوجود اعتقالات سياسية في الضفة الغربية، ولكنه قال إن أطرافاً أمنية هي التي تنفذ تلك الاعتقالات نافياً علاقة حركته بها، وأوضح أن "حركة فتح تتصدى للاعتقالات السياسية وترفضها، وهناك أناس استغلوا الانقسام وتعتقل تحت حجج الأمن"[196].

وفي قطاع غزة، سُجّلت كذلك اتهامات ببعض التجاوزات والممارسات من قبل الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة تسيير الأعمال التي تقودها حماس، حيث ذكر خالد البطش أن هناك 53 معتقلاً من حركة فتح في سجونها[197]، كما أشار تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى توثيق حالات تعذيب تعرض لها نشطاء من فتح على يد تلك الأجهزة[198]. وكانت هناك اتهامات من حركة فتح للأجهزة الأمنية التابعة لحكومة حماس باستمرار استدعاء كوادرها في غزة، وبالتضييق عليهم

في أكثر من مناسبة، من بينها منع الاحتفال بالذكرى 47 لانطلاقة فتح؛ حيث قالت فتح إن تلك الأجهزة شنّت حملة استدعاء ضدّ نشطائها وقياداتها من أمناء سرّ الأقاليم وأعضاء الأقاليم، وإنها كانت "تحذرهم وتوجه الإنذارات لهم" بهذا الغرض[199].

ووُجّهت اتهامات لحكومة حماس في غزة بمنع كوادر وقياديين في حركة فتح من مغادرة قطاع غزة في مناسبات عدة، من بينها منع نائب أمين سرّ المجلس الثوري للحركة آمال حمد من الخروج من القطاع والتوجه إلى الضفة الغربية[200]، ومنع ثلاثة من كوادر فتح من الخروج عبر معبر رفح للمشاركة في ورشة عن المصالحة الوطنية كانت تعقد في تركيا[201]، ومنع أعضاء في المجلس الثوري للحركة من الوصول إلى رام الله للمشاركة في أعمال دورته السابعة[202].

وبالعودة إلى موضوع التنسيق الأمني، فقد كان هذا الأمر موضع الإشادة والترحيب الأبرز، والوحيد ربما خلال سنة 2011، من قبل "إسرائيل" بأداء السلطة الفلسطينية؛ حيث أشاد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بالدور الكبير الذي تلعبه الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية في حماية المستوطنين الإسرائيليين وتوفير درجات غير مسبوقة من الأمن لهم من خلال التنسيق الأمني. ودعا خلال مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية العامة إلى الاستمرار في ضخّ الأموال للسلطة الفلسطينية، بالرغم من اتفاق المصالحة مع حماس "لأن ذلك يصبّ في تمويل الأجهزة الأمنية التي تعمل لصالحنا"، على حدِّ تعبيره[203].

كما أكد عاموس جلعاد رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية على دور التنسيق الأمني والأجهزة الأمنية الفلسطينية في توفير الأمان لـ"إسرائيل"، قائلاً:

> إن التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية وخاصة أجهزة المخابرات الفلسطينية المختلفة، بالإضافة إلى رفض رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس وزرائه سلام فياض لظاهرة العنف ضدّ "إسرائيل" هي من جلبت لنا الأمان، فهما يحاربان حركة حماس والتنظيمات الأخرى، لأنهم يعلمون جيداً أن التنظيمات الفلسطينية من الممكن أن تحطم وتقضي على السلطة الفلسطينية[204].

وشدّد موتي ألموز على ضرورة استمرار التنسيق الأمني باعتباره مصلحة حيوية للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، ورأى أنه من خلاله فقط يمكن كبح جماح المقاومة في الضفة الغربية[205].

وحول طبيعة هذه "المصلحة"، ذكر الجنرال آفي مزراحي Avi Mizrahi، قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال، خلال مقابلة تلفزيونية على القناة الإسرائيلية الثانية Channel 2 Israel أنه "بعد المصالحة الفلسطينية جرت عدة لقاءات وتفاهمات، وأدركت الأجهزة الأمنية الفلسطينية أن مصلحتها تكمن في استمرار التنسيق الأمني، حيث هناك مصالح شخصية وعامة لقادة هذه الأجهزة، لذلك هم أرادوا أن يثبتوا أنهم رغم المصالحة مستمرون في التنسيق ونحن نشعر

أنهم صادقون". وحول التحركات الفلسطينية التي كانت متوقعة في أيلول/ سبتمبر 2011، قال مزراحي: "لن نتوقع انتفاضة مسلحة، لأن السلطة وأجهزتها الأمنية لن تسمح بذلك، خاصة وأنهم نجحوا في القضاء على بنية حماس، ولكن أتوقع مظاهرات جماهيرية سلمية لن تدوم"؛ إلا أنه توقع في الوقت نفسه مواجهات بين جيش الاحتلال والمستوطنين، بسب اعتداءاتهم وتجاوزاتهم للقانون[206].

وعند التمعّن قليلاً في التصريحات الإسرائيلية، نجد أن التنسيق الأمني قد بلغ مرحلة شديدة الخطورة، إذ إن مهام التنسيق الأمني لم تعد تقتصر فقط على ملاحقة المقاومة ومنع الهجمات المسلحة ضدّ "إسرائيل"، بل تعدتها إلى حماية المستوطنين، ومنع التحركات الشعبية من مجرد الاقتراب من نقاط الاحتكاك مع جيش الاحتلال داخل مناطق الضفة الغربية. إن هذا السلوك يتعارض حتى مع أجندة العمل السياسية للسلطة نفسها، والتي من المفترض أنها تركز على مواجهة الاستيطان، وعلى المقاومة السلمية، إلا أنها من خلال ممارساتها الأمنية هذه تفرغ جهودها من أي مضمون، بتجريدها من عناصر القوة أو الضغط الكامنة فيها، وتحولها إلى مجرد دعاية إعلامية موجهة للاستهلاك الغربي. بل وعلى العكس من أهداف المقاومة السلمية لمواجهة الاحتلال، فإنها تتحول أمام هذا الواقع إلى وسيلة لتفريغ الاحتقان الشعبي الفلسطيني، ولكن دون أي تأثير فعلي على الاحتلال، وتساعده بالتالي على إطالة أمد احتلاله، بإزالة أسباب الانفجار الأمني الذي هو ما يخشاه بالفعل.

وإذا ما ربطنا كذلك تصريحات باراك بخصوص جهود حماية المستوطنين، بتصاعد اعتداءاتهم بشكل غير مسبوق ضدّ الشعب والأرض والمقدسات في الضفة، نجد أن التنسيق الأمني بات يوفر غطاءً لخطر مباشر وصريح للأمن الفلسطيني، عدا عن ضربه للمقاومة التي كانت تشكل الوسيلة الأساسية للدفاع عن النفس أمام اعتداءات الاحتلال والمستوطنين.

وفي قراءة كلية لملف التنسيق الأمني، يمكن القول إنه على المستوى الفلسطيني، فإن هذا التنسيق يشكّل عقبة أمام إتمام المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام، ويسمّم العلاقات الفلسطينية الداخلية، كما يشكّل من خلال محاربته للمقاومة، عاملاً أساسياً في حرمان الفلسطينيين من أي أوراق ضغط أو عوامل قوة يمتلكونها، وهو من هذا المنطلق يشكّل خطراً على المشروع الوطني الفلسطيني برمّته.

وفي المقابل يمثّل استمرار هذا التنسيق حاجة ومصلحة إسرائيلية بالدرجة الأولى، من خلال توفير الأمن لـ"إسرائيل" ومستوطنيها، ودون مقابل. وبالتالي فإنه يوفر لـ"إسرائيل" غطاءً لمواصلة استيطانها ومتابعة فرض الحقائق على الأرض، وكذلك للمستوطنين لمواصلة اعتداءاتهم، في ظلّ عدم امتلاك الفلسطينيين أية عوامل ضغط لمواجهة ذلك كله.

كما يمكن القول إن أخطر ما يهدد المصالحة الفلسطينية هو أن تستمر السلطة في رام الله في الإصرار على المستوى المرتفع في التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي بشكل يجعله فوق أولويات المشروع الوطني الفلسطيني. وهو ما يُبقي تحقيق المصالحة أو أي اتفاق فلسطيني عُرضة للفشل والانهيار في أية لحظة، ما لم يتبدل الأمر ليضع المصلحة الوطنية الفلسطينية فوق كل اعتبار آخر.

خاتمة

لعل توقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية، كان أهم الإنجازات الداخلية الفلسطينية خلال سنة 2011. غير أن هذا الاتفاق افتقر إلى الآليات الملزمة لتفعيله على الأرض؛ فظلّ مجردُ اختيار رئيس وزراء للحكومة الانتقالية للسلطة محلَّ شدٍّ وجذب أكثر من تسعة أشهر، ولم يتم التوافق على الإطار القيادي المؤقت للشعب الفلسطيني إلا بعد أكثر من سبعة أشهر.

بينما تعطلت أو تعثَّرت أو سارت ببطءٍ شديد، الملفات الجوهرية الأخرى المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، والأجهزة الأمنية، والانتخابات، وتشكيل الحكومة، والمصالحة الاجتماعية... مع أن السنة المحددة لإنجاز هذه الملفات قد انتهت (2011/5/3-2012/5/3).

ولذلك، فإن الوضع الداخلي الفلسطيني انتقل من حالة الخصام والانقسام، إلى حالة "إدارة الانقسام" التي تأخذ شكل المصالحة؛ أو بعبارة أخرى فإن الوضع الداخلي انتقل من "حالة الانقسام" إلى "حالة الاقتسام" !! فظلت حكومة فياض تدير السلطة في رام الله، وظلت حكومة هنية تدير السلطة في غزة. وبالرغم من استمرار اللقاءات بين فتح وحماس فإن منظمة التحرير ظلت مغلقة في وجه حماس والجهاد الإسلامي...، كما استمر الخلاف بين فتح وحماس بشأن إدارة الملفات السياسية وأولويات العمل الوطني والتنسيق الأمني مع الاحتلال... وغيرها. وهو ما أعطى شعوراً بأن هناك اعترافاً ضمنياً لدى الطرفين، بعدم القدرة العملية على تجاوز العقبات، وخصوصاً فيما يتعلق بإدارة السلطة تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ وهو ما أدى إلى أن تأخذ المصالحة شكل "إدارة الانقسام" أكثر من حلِّه أو إنهائه.

وقد تكرَّس شعور بأن محمود عباس قام بالتوظيف التكتيكي لملف المصالحة، حتى يتم تقديم طلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، والحالة الفلسطينية الظاهرة تبدو موحدة جغرافياً وسياسياً. كما بدا أن عباس لم يندفع باتجاه تفعيل ملف المصالحة في خريف 2011 إلا بعد أن تعثَّر طلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وبعد أن ارتفعت أسهم حماس وشعبيتها إثر صفقة تبادل الأسرى، التي أدت إلى الإفراج عن جلعاد شاليط مقابل إطلاق سراح 1,027 أسيراً فلسطينياً.

ويكمن جزء من إشكالية الوضع الفلسطيني في أن اتفاقية أوسلو التي بُنيت السلطة الفلسطينية على أساسها، تجعل من هذه السلطة تحت رحمة الاحتلال الذي يملك التحكم بمدخلاتها وبمخرجاتها، ويستطيع خنقها وتعطيلها، وتدمير بُناها التحتية، واعتقال قياداتها السياسية والشعبية، كما يستطيع تعطيل انتخاباتها...؛ وبالتالي يصبح الاحتلال عنصراً مؤثراً في صناعة قراراتها، سواء أحبَّت ذلك أم كرهته.

وقد أدت استراتيجية التعامل الإسرائيلي مع السلطة إلى إضعاف دورها وتحويلها إلى سلطة وظيفية تخدم بدرجة كبيرة الأجندة الأمنية الإسرائيلية؛ بالرغم من التطلع الفلسطيني إلى الارتقاء بها إلى دولة مستقلة، كاملة السيادة على الضفة والقطاع. وسواء اتفقت فتح وحماس أم اختلفتا، فلن تتم الانتخابات دون موافقة إسرائيلية أمريكية. كما أن سعي أي من فتح أو حماس وباقي قوى المقاومة لتحويل السلطة إلى سلطة وطنية، غير مرتهنة لشروط الاحتلال، من خلال إنهاء التنسيق الأمني أو بتحويلها إلى سلطة مقاومة، سيعني أن "إسرائيل" ستقوم بضرب هذه السلطة أو تعطيل مؤسساتها أو حلِّها. وبالتالي فالإشكالية غير مرتبطة في جوهرها باسم رئيس الوزراء وأعضاء حكومته، ومجرد إجراء الانتخابات...، وإنما بالبرنامج الوطني الذي سيتم تنزيله على الأرض في مواجهة الاحتلال. وهو ما يجب أن تركز عليه القوى الفلسطينية. ولعل ذلك يعني إعطاء أولوية أكبر لترتيب البيت الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير، وتحديد أولويات العمل الوطني من خلالها، مع تفعيل دور الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

أعطت التغيرات والثورات في العالم العربي دفعة قوية لجهود المصالحة الفلسطينية، وسهلت دخول قوى المقاومة إلى منظمة التحرير وإعادة تفعيلها وبناء مؤسساتها على أسس جديدة، ووفرت إمكانية مستقبلية لتكوين فضاءات استراتيجية أكثر دعماً للمقاومة وأكثر تفاعلاً مع القضية الفلسطينية، كما وفرت أجواء أفضل لتفعيل دور فلسطينيي الخارج. وإذا كان من المبكر الحكم على المحصلة النهائية لهذه التغيرات والثورات، فإن الأجواء الحالية تبشر بأن معادلة الصراع مع "إسرائيل" سوف تبدأ بالتغير لصالح الحقّ الفلسطيني.

هوامش الفصل الأول

[1] جريدة **الحياة**، لندن، 2011/2/14.

[2] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2011/3/8.

[3] جريدة **الرأي**، عمّان، 2011/5/18.

[4] **الحياة**، 2011/9/19.

[5] موقع أخبار العرب.نت، 2011/9/25، انظر: http://www.akhbaralarab.net

[6] Abbas is punished by $200m cut in aid from US, *The Independent* newspaper, London, 1/10/2011, http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/abbas-is-punished-by-200m-cut-in-aid-from-us-2363976.html; and GOP Lawmaker Ends Hold on Some Aid to Palestinians, *The Guardian* newspaper, London, 7/11/2011, http://www.guardian.co.uk/world/feedarticle/9934724

[7] موقع شبكة إخباريات للإعلام والنشر، 2011/11/12، انظر:
http://www.ekhbaryat.net/home.htm?se=10717521692745698390478 9

[8] جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2011/11/4.

[9] **الحياة الجديدة**، 2011/11/25.

[10] جريدة **الأيام**، رام الله، 2011/6/1.

[11] جريدة **الدستور**، عمّان، 2011/7/27.

[12] **المرجع نفسه؛ والقدس العربي**، لندن، 2011/9/15؛ **والشرق الأوسط**، لندن، 2011/9/21.

[13] جريدة **الشرق**، الدوحة، 2011/4/3.

[14] **الشرق الأوسط**، 2011/1/16.

[15] وكالة رويترز للأنباء، 2011/1/23، انظر: http://ara.reuters.com

[16] **القدس العربي**، 2011/7/8.

[17] **القدس العربي**، 2011/11/30.

[18] **القدس العربي**، 2011/1/17.

[19] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2011/1/17، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/index.php

[20] **الحياة الجديدة**، 2011/3/16.

[21] وكالة قدس نت للأنباء، 2011/6/8، انظر: http://www.qudsnet.com/arabic

[22] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/3/11، انظر: http://www.palinfo.com/site/pic

[23] **الحياة**، 2011/3/29.

[24] انظر: مقابلة خاصة: نبيل العربي، موقع قناة العربية، 2011/6/15، في:
http://www.alarabiya.net/programs/2011/06/15/153321.html

[25] وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2011/4/29، انظر: http://safa.ps/

[26] **القدس العربي**، 2011/5/25.

[27] **الشرق الأوسط**، 2011/5/27.

[28] موقع إيلاف، 2012/1/12، انظر: http://www.elaph.com/

[29] انظر: موقع فلسطين أون لاين، 2011/3/10، في: http://www.felesteen.ps

[30] جريدة **الغد**، عمّان، 2011/3/11.

[31] موقع البوابة، 2011/3/10، انظر: http://www.albawaba.com/ar/

[32] **القدس العربي**، 2011/3/25.

[33] جريدة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2011/4/9؛ و**الغد**، 2011/4/11؛ و**الحياة**، 2011/8/22.

[34] وكالة سما الإخبارية، 2011/2/13، انظر: http://www.samanews.com/

[35] موقع الجزيرة.نت، 2011/11/17، انظر: http://www.aljazeera.net/portal

[36] موقع وزارة الداخلية الفلسطينية، غزة، 2011/4/19، انظر: http://www.moi.gov.ps/Default.aspx

[37] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/19.

[38] وكالة فلسطين اليوم، 2011/11/19، انظر: http://paltoday.ps/ar/

[39] سما، 2011/12/1.

[40] صفا، 2011/4/3.

[41] وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2011/5/15، انظر: http://www.qudspress.com/

[42] فلسطين أون لاين، 2011/11/23.

[43] المركز الفلسطيني للإعلام، 14-2011/3/15.

[44] **الشرق**، 2011/1/6.

[45] **الأيام**، رام الله، 2011/1/9.

[46] جريدة **الخليج**، الشارقة، 2011/2/1.

[47] **الدستور**، 2-2011/3/3.

[48] قدس برس، 2011/3/5.

[49] جريدة **المصريون**، القاهرة، 2011/3/10.

[50] فلسطين أون لاين، 2011/3/15.

[51] **القدس العربي**، 2011/3/17.

[52] وفا، 2011/3/25؛ وقدس برس، 2011/3/29؛ و**الاتحاد**، 2011/3/31؛ وموقع الرسالة نت، 2011/3/20، انظر: http://www.alresalah.ps/ar/

[53] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/7؛ وجريدة **البيان**، دبي، 2011/4/10.

[54] **الأيام**، رام الله، 2011/4/29.

[55] **القدس العربي**، 2011/5/3.

[56] وكالة معاً الإخبارية، 2011/5/4، انظر: http://www.maannews.net/arb/Default.aspx

[57] رويترز، 2011/4/27.

[58] سما، 2011/4/29.

[59] معاً، 2011/4/28.

[60] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/28.

[61] **القدس العربي**، 2011/4/30.

[62] رويترز، 2011/5/1.

[63] **الحياة**، 2011/5/2.

[64] قدس نت، 2011/4/30.

[65] سما، 2011/4/28.

[66] Special Briefing, Jake Sullivan, Director of Policy Planning, Washington, DC, site of U.S. Department of State, 29/4/2011, http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2011/04/162256.htm

[67] جريدة **السفير**، بيروت، 2011/5/4.

[68] فلسطين أون لاين، 2011/5/5.

[69] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/5/7.

[70] وفا، 2011/5/4.

[71] **القدس العربي**، 2011/5/16.
[72] قدس برس، 2011/5/16.
[73] **الشرق الأوسط**، 2011/5/29.
[74] جريدة **المستقبل**، بيروت، 2011/6/16.
[75] **الحياة**، 2011/6/7.
[76] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/6/7.
[77] **القدس العربي**، 2011/5/31.
[78] **الشرق**، 2011/6/21.
[79] موقع الوطن أون لاين، السعودية، 2011/7/13، انظر: http://www.alwatan.com.sa/Default.aspx?issueno=4183
[80] **الحياة**، 2011/11/15.
[81] وكالة أنباء شينخوا، 2011/11/19، انظر: http://arabic.news.cn/
[82] وفا، 2011/11/24.
[83] **الشرق الأوسط**، 2011/11/25.
[84] **المرجع نفسه**.
[85] مقابلة لجريدة **سودانيز أون لاين** مع خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، 2011/11/28.
[86] **الشرق الأوسط**، 2011/11/30.
[87] **الحياة**، 2011/12/9.
[88] **القدس العربي**، 2011/12/19.
[89] **القدس العربي**، 2011/12/20.
[90] فلسطين أون لاين، 2011/12/21.
[91] **الشرق الأوسط**، 2011/12/20.
[92] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/12/24.
[93] الوطن أون لاين، 2011/12/25.
[94] فلسطين أون لاين، 2011/12/27.
[95] **الحياة**، 2011/4/2.
[96] **المصريون**، 2011/6/2.
[97] **الحياة**، 2011/6/3.
[98] **البيان**، 2011/6/5.
[99] **الأيام**، رام الله، 2011/6/6.
[100] قدس برس، 2011/6/25.
[101] **الحياة الجديدة**، 2011/7/4.
[102] **المصريون**، 2011/8/9.
[103] **الحياة**، 2011/8/15.
[104] **الشرق الأوسط**، 2011/8/16.
[105] **الحياة**، 2011/8/18.
[106] فلسطين أون لاين، 2011/10/11.
[107] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/10/11.
[108] **الحياة**، 2011/10/14.
[109] قدس برس، 2011/10/15.

[110] حول تفاصيل المرحلة الأولى من الصفقة، انظر: موقع كتائب الشهيد عز الدين القسام، 11-2011/10/18؛ وموقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2011/10/11؛ وموقع الجيش الإسرائيلي، 2011/10/13؛ وموقع إدارة السجون الإسرائيلية، 2011/10/15؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2011/10/18؛ و**السفير**، 2011/10/19؛ و**الحياة**، 2011/10/20.

[111] قدس برس، 2011/10/18.

[112] شبكة أخبار اللاجئين الفلسطينين في لبنان (لاجئ نت)، 2011/10/13، انظر: http://www.laji-net.net/arabic/default.asp؛ وموقع قناة الجديد الفضائية، بيروت، 2011/10/18، انظر: www.aljadeed.tv

[113] **الحياة**، 2011/10/20.

[114] وكالة ميلاد الإخبارية، 2011/10/11، انظر: http://www.milad.ps/arb/

[115] جريدة **اليوم السابع**، القاهرة، 2011/10/12، انظر: http://www1.youm7.com/default.asp

[116] **الحياة الجديدة**، 2011/10/13.

[117] وفا، 2011/10/13.

[118] فلسطين أون لاين، 2011/12/19.

[119] فلسطين أون لاين، 2011/12/18.

[120] وكالة الزيتونة الإخبارية، 2011/10/18، انظر: http://www.alzaitona.net/ar/

[121] **القدس العربي**، 2011/10/14.

[122] **الحياة**، 2011/12/19.

[123] **الحياة**، 2011/10/13؛ و**القدس العربي**، 2011/10/19.

[124] وفا، 2011/10/18.

[125] **الغد**، 2011/10/19.

[126] **السفير**، 2011/10/19.

[127] **الشرق الأوسط**، 2011/10/14.

[128] **الغد**، 2011/10/14.

[129] **الشرق الأوسط**، 2011/3/6.

[130] **القدس العربي**، 2011/3/7.

[131] قدس برس، 2011/3/15.

[132] صفا، 2011/3/30.

[133] **الأيام**، رام الله، 2011/4/12.

[134] قدس برس، 2011/4/17.

[135] سما، 2011/5/7.

[136] موقع عرب 48، 2011/5/12، انظر: http://www.arabs48.com/

[137] موقع عكا أون لاين، 2011/5/25، انظر: http://www.akka.ps/ar/

[138] **الحياة الجديدة**، 2011/6/2.

[139] **القدس العربي**، 2011/7/2.

[140] سما، 2011/7/4.

[141] عكا أون لاين، 2011/7/13.

[142] **الشرق الأوسط**، 2011/8/5.

[143] **الشرق الأوسط**، 2011/10/16.

[144] **الشرق الأوسط**، 2011/10/12.

[145] **القدس العربي**، 2011/10/12.

[146] قدس برس، 2011/10/12.

[147] **الخليج**، 2011/10/25.
[148] قدس برس، 2011/10/12.
[149] قدس برس، 2011/10/12.
[150] قدس برس، 2011/10/12.
[151] **الشرق الأوسط**، 2011/10/13.
[152] **القدس العربي**، 2011/10/18.
[153] **الشرق الأوسط**، 2011/10/19.
[154] موقع المجد الأمني، 2011/10/12، انظر: http://www.almajd.ps/
[155] **القدس العربي**، 2011/10/17.
[156] **الشرق الأوسط**، 2011/10/12.
[157] **البيان**، 2011/10/14.
[158] **الشرق الأوسط**، 2011/10/21.
[159] **القدس العربي**، 2011/10/24.
[160] سما، 2011/3/23.
[161] **الشرق**، 2011/10/2.
[162] **القدس العربي**، 2011/4/26.
[163] رويترز، 2011/3/3؛ و**الخليج**، 2011/3/5.
[164] **الغد**، 2011/2/16.
[165] انظر: **القدس العربي**، 2011/7/28، و2011/10/28.
[166] **الحياة الجديدة**، 2011/7/29.
[167] انظر: الجزيرة.نت، 2011/8/6.
[168] **المستقبل**، 2011/10/11.
[169] سما، 2011/10/7؛ و**القدس العربي**، 2011/10/8.
[170] **القدس العربي**، 2011/12/5.
[171] **الخليج**، 2011/10/16.
[172] **الغد**، 2012/1/18.
[173] **الغد**، 2011/2/22.
[174] وفا، 2011/5/23.
[175] معاً، 2011/6/26.
[176] **الحياة الجديدة**، 2011/5/10.
[177] **الحياة الجديدة**، 5 و2011/5/7.
[178] قدس برس، 2011/10/12.
[179] **السفير**، 2011/10/13.
[180] وفا، 2011/8/21.
[181] جريدة **القدس**، القدس، 2011/9/29.
[182] **القدس العربي**، 2011/3/15.
[183] *Haaretz*, 21/10/2011.
[184] قدس برس، 2011/9/28.
[185] *Haaretz*, 29/4/2011.
[186] *Haaretz*, 12/5/2011.

[187] جريدة **السبيل**، عمّان، 2011/5/19.

[188] سما، 2011/9/19.

[189] *Haaretz*, 26/9/2011.

[190] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/8/27؛ وفلسطين أون لاين، 2011/9/5.

[191] فلسطين أون لاين، 2011/9/8.

[192] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/9/29.

[193] **السبيل**، 2012/1/16.

[194] **الحياة الجديدة**، 2012/1/20.

[195] انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول جرائم التعذيب في السلطة الفلسطينية خلال الفترة بين (أغسطس 2010 – سبتمبر 2011)، غزة، 2011/10/4، في: www.pchrgaza.org/files/2011/pchr-report-5-10-2011.pdf

[196] قدس برس، 2011/12/11.

[197] **الحياة الجديدة**، 2012/1/20.

[198] انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول جرائم التعذيب في السلطة الفلسطينية خلال الفترة بين (أغسطس 2010 – سبتمبر 2011).

[199] **القدس العربي**، 2011/12/31.

[200] **القدس العربي**، 2011/6/27.

[201] الجزيرة.نت، 2011/7/18.

[202] **الخليج**، 2011/10/25.

[203] فلسطين أون لاين، 2011/12/23.

[204] **القدس العربي**، 2011/9/17.

[205] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/9/29.

[206] المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/7/16.

The Palestinian Strategic Report 2011

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011 الذي يصدر للعام السابع على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2011، بل وجانباً من سنة 2012؛ وهي مقدمة ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 12 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في سبعة فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، وبالعدوان والمقاومة، وبمسار التسوية السلمية. كما يدرس المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-11-6

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت